



شماره
۶۱۵
کتابخانه
موزه

فوائد صاحب

المن في انت بحمد الله روضة للناظرين وجنة لك كربن تقف الله بها جميع الطالبين
 وجعلها ذخيرة يوم الدين بحمد وآله اجمعين والموتو من الناظرين بنظر
 فيها بعين العناية والانتصاف ما ليس من طرائق الغي والاعيان سائر
 ولا بدل العفو والظاف فانه كمن جبن الجمع والتاليف مستبانا نوع خصص
 الزمان ومحنة فخر عالموس ليس الذي هو ان واحده ففحة من مشعر
 النواظر وكمن من مينة شمس قد اسرهمها اما من النواظر ولكن انزل الى الله
 العظيم ان شروخ كتاب هذا بلطفه العميم واحس به الجبم وارجمته الاعانة والتوفيق
 فانه خير معين ورفيق وحيث قد يرد موجبه ونعم النصرة بعينه مستو الى
قال اعلم ان من فضل الله على نوع الانسان رفاضة نور العقل المدرك للامور
 على ما عليه بقدر الامكان فكما يعتقد الانسان او يرتسم في ذهنه سيما على
 فهو صورته حاصلة عند المدرك وهو تصور وصدق لانه ان كان اذنا للشيء
 والا فالا اول رتبة يقيد بسلبي وانسبته ما يتحقق بين امرين ليس احدهما متساويا
 منسوبا اليه فالصدق لا يتحقق الا بعد تصورات ثلثة الاول تصور منسوب اليه
 ويسمى موضوعا ومحموبا عليه فبذلك الفن وسند الله في علم المعاني كما ينبغي
 اوقافا على الخوا **الثاني** تصور المنسوب اليه محمولا وحكما به في بد الفهم
 وسند في المعاني كما ينبغي خبرا او فعلا في **الثالث** ان نسبة بينهما
 ويسمى نسبة حكمية مثلا في التصديق بان **الثالث** كما لا بد من تصور الانسان

۱۵۱ ق خ
۲

تاريخ تصدق
شماره ۶۱۵
۱۲۰۷-۱۲۰۸

تصور الجانب وتصور النسبة فيتحقق تعلق الالفاظ ذعان بحجب فيكون تصديقا
 دشم من تلك التصورات ليس جزا من التصديق كما زعمه الرازي من شروطه
 وللعلم مغر آخر وهو صفت توجب لهما تمايزا لا يحتمل التقيض والفرق بين
 معينين ان الاول يشمل التصور غير النسبة والتصديق يقتضي للبلل المركب
 والتقدير والظن والشك والوهم والتحصيل والتأني لا يشمل الاثنية الاول وهذا المعنى
 الاخير مقبول عند اهل العرف وارباب الاصول فانه يقال علمت مع المثلث
 والربع وامثالهما لما في علمت مغر زيد فانه ان لم يكن واحد من التصورات والتصديق
 ان التمايز في حصوله الى النظر والفكر كصور الحرج والملك وامثالهما والتصديق بان العالم
 حادث والصانع موجود فيسبح محمدا مجولا وقطربا وكسبا والايستى معلوما وبديها
 وضروريا وغير ذلك كصور الحرارة والبرودة والسواد والبياض وامثالهما والتصديق
 بان النار حارة والشمس مشرقة وقد يحصل النظريات من الضروريات بطريق
 الفكر قبل هو ترتيب امور معلومة ليتوصل بها الى امر مجهول وقيل تامل معقول كلب
 مجهول وليس كل حكم صحيحا لمنافضة العقلا بعضهم بعضا في مقتضى افكارهم بل
 الشخص الواحد شافق مقتضى فكره فلا بد من قازن يعصم مراعاتها الخطا في الفكر
 وهو المنطق فان المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الخطا في الفكر وتقع بهذا البقايا
 الناس شيئا للعلم اليقيني ثم ان الامور المرتبة لتحصل امرا خرافة التصورات والتصديقات
 فالنطقة انما يبحث عن احوال التصورات المرتبة الموصلة الى تصور المجهول و

والتصديقات

للدلالة
اج

والتصديقات المرتبة الموصلة الى تصديق مجهول فتتوابع لفظ التصديق والتصديق لا يمكن
 حيث كنهها موصلة وليست الاول معروفة ولا شارحا والثاني للملازمة مثلا اذ ان التصديق
 للظن فلا بد اوله من تصور كسبا ثم تصور الناطق ليحصل تصورا اذ ان التصديق
 بان العالم حادث فلا بد اوله من التصديق بان العالم متغير ثم التصديق بان كل متغير
 حادث فحصل التصديق بان العالم حادث ثم لا شك ان المعرفة الان كانت
 الحيوان والناطق لا لفظها وحجة الحدوث معنى القضايا المذكورة لا لفظها بل حصول
 الغرض مع قطع النظر عن اللفظ بل لو فرض عدم وضع لفظ اطلاقا لكان حصول
 المطلوب قطرا للمنطق مقصور على البحث في المعنى من غير تعلق له باللفظ ولكن لما كان
 والاستفادة في العادة انما يكون بالفاظ جرت عادتهم بذكر بعض المباحث الالفاظ
 في صدر الكتب ونحن ايضا نحكي على امرهم ولكن تريد عليه بعض ما اهلوه من سببها
 ولا بد للسبب في الاطلاع عليها ارثا والادوات بالمتصفح في التعليم **فانك** قد عرفت
 ان نظر المنطق في الالفاظ انما يكون باعتبار دلالتها على المعنى قبل موكون الشيء بحيث
 يلزم من العلم به العلم بشيء آخر **الاول** الدال **والثاني** المدلول وهي وضعية طبيعية
 وعقلية لانها انما لا يكون للوضع مدخل فيها لو يكون الثانية **الاول** والاولى انما
 يكون حصول الدال فيها بمقتضى الطبع او لا الاولى الثانية والثالثة وكل منها
 لفظية وغير لفظية لان الدال ان لفظا او الاولى والافاق الثانية فاقم الدلالة مسته
الاول اللفظية الوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته **والثانية** اللفظية الطبيعية

كدلالة اوج على جمع الصدر **الثالثة** اللفظية العقلية كدلالة لفظ ويزمرع
 من وراو الجدار على وجود لاقط **الرابعة** الوضعية الغير اللفظية كدلالة الخطوط العقود
 والنصب والاشارات على مدلولاتهم **الخامسة** الطبيعية الغير اللفظية كدلالة
 المنبض على الحزن وخمرة الوجه على الحزن **السادسة** العقلية الغير اللفظية كدلالة
 العالم على الصانع والدخان على النار **والسابعة** الوضع تعيين شئ بآرائه
 بحيث متى علم او احس الشئ الاول علم الثاني يسمى الاول موضوعا والثاني
 موضوعا له ومن صدر منه واضعا والمع الذي ينصهره الواضع عند الوضع
 واصطلاحا وينقسم باعتبار الامر **الرابعة** باعتبار الموضوع فاما وضع اللفظ
 ووضع غير اللفظ **والاول** ينقسم الى الوضع النوعي والوضع الشخصي والمراد بالوضع
 النوعي وضع يكون موضوعه نوعا من اللفظ وذلك مثل المشتقات
 الواضع انما وضع هيئته فاعل مثلا لذات ثبت له السبب على معنى الحدوث
 تحقق هذا العام في ضارب مثلا كذا **والثاني** المشتقات وبالوضع الشخصي
 ما يكون الموضوع فيه لفظا شخصا معينا كلفظ زيد ورجل وان كان الوضع
 عين هذا اللفظ المعين اى التركيب من زوى ودمثلا مع الهيئة العامة
 الحاصلة من تقديم بعضها على بعض وحركاتها المخصوصة بازاء المعنى واما
 باعتبار الوضع فينقسم الى اقسام **اربعة** لان الواضع اما ان يكون اهل اللغة
 فالواضع لغوي او العرف العام فعرفي عام او العرف الخاص فعرفي خاص ويسمى
 اصطلاحيا **العنف** وان كان عرفيا والامثلة ظاهرة واما باعتبار الوضع الموضوع

فيقسم
 الى قسمين

ويقتصد ايضا الى اقسام **اربعة** لان المعنى المحفوظ عند الوضع المستعمل بالوضع اصطلاحيا اما
 يكون امرا عاما كلياً تحت افراد او خاصاً وعلى التقديرين فاولا ان يعين الواضع اللفظ بال
 المعنى المحفوظ اذ لا فلاحا الى اقسام **اربعة** واحد منها غير موجود ثلثه منها موجودة اما الله
 الموجودة فاولها ما يكون المستعمل عند الوضع امرا كلياً مع وضع اللفظ لذلك الكلى كلفظ **الانسان**
 والفرس واما الثاني فيقال لهذا القسم ان الوضع عام والموضوع له عام وثانيها ما يكون الموضوع
 خاصا مع وضع اللفظ لذلك الخاص كالاعلام الشخصية كزيد وعمر وشبابهما وحي لان الوضع
 خاص وثالثها ما يكون الموضوع فيه امرا طلياً مع وضع اللفظ لغيره اى الافراد هذا الامر العام كسائر
 والمبهات على اى وجه لان الوضع فيه عام والموضوع له خاص واما الغير الموجود فهو كمن
الثالث **تسميم** والموضوع قسمه اخرى باعتبار نفسه وهو ان كان يجعل جاعل وتعين المعين
 ويسمى وضعاً تعيناً واحشياً واوربنا بغير عنه بالوضع القصصى ايضاً وهو الذى ينقسم الى اقسام
 المذكورة وان كان لا يجعل جاعل بل بكثرة الاستعمال اللفظ مجازاً الى ان يصل الى حد الاستعمال
 عن القرينة فيسمى وضعاً تعيناً وقهراً واوربنا بغير عنه بالوضع القصصى كما في غالب النقول
 يحصل من تتبع عبارات اهل **الكلام** يعلم منها خمسة الواضع في استعمال نوع لفظ
 لنوع معنى طائفي المجازات فانه يحصل من تتبع عبارات اهل **الكلام** واستعمالهم **الامثلة**
 الموضوعية لكل مثلاً في اجزاء **قاعدة** يعلم منها ان الواضع قد خص استعمال كل لفظ
 موضوع لكل في خبره ويسمى تلك القاعدة ايضاً وضعاً نوعياً ويعرف بان يعين اللفظ **للكلام**
 على نفسه لا بواسطة القرينة فقد تحقق بذلك انه ان عرفت الوضع بان يعين اللفظ **للكلام**

على المعنى

على المعنى يشمل العيسين وان قيد بحد القيدين احسن باحدهما والفرق بين الوضع النوعي هذا
 المعنى والمعنى الذي مضى عليه **المتصور** بالبحث ههنا من ان الدلالة الدلالة اللفظية
 الوضعية تكون بناء على العادة والاستفادة عليهما في العادة وعدم التقيد بالآثار لا يخرج عن
 بانها فهم المعنى من اللفظ للعالم بوضعها وادور عليه بان الفهم بغير الفاعلية فهو وصفة السمع وان
 كان بغير المفهومية فهو وصفة المعنى والدلالة من صفاته اللفظية فلا يقع تفسير ما به وحده عليهما
 ان ينموكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه واجب بالمنع من
 كون فهم المعنى من اللفظ صفته له او معناه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فالحق واحد
 الامر الال دلالته مفردا ليصح ان يشق منه صيغة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ
 لا يقع فيه ذلك الا بالرباط بان ينشأ اللفظ من فهم المعنى فافهم وهي مطابقة ان كانت على
 ما وضع له وتقسيم ان كان على جزئية الضمنية والزام ان كانت على خارجية ولا بد في الالتزام
 للزوم عقلا بان لا يتفك تصور المعنى الطابق عن اللزوم ولا يمكن تفككه بدون كالمعنى النسبية
 الى المعنى او عرفا بان يكون الخارج بحيث ينقل الذهن اليه من المعنى بسبب القائل كالمعنى
 الى الحاتم اذ لا لزوم بينهما عقلا والمطابقة لا يستلزم التقسيم قطعا كما في الباطن وفي عدم استلزامها
 للزام خلاف والتفصيل بين ههنا موضوعا وهما يتلزمان والمطابقة لكنهما مستلزمان
 للوضع والوضع يستلزم المطابقة **الحال** ذهب عباد بن سليمان جميع من ادرك المعزلة
 وادرك الكثير كما يحل عنهم الى ان دلالة الفاظ على معانيها بالنسبة الذاتية معية ان ينشأ اللفظ
 والمعنى مناسبة ذاتية لفظية دلالة كل لفظ على معناه ومقتضى مدعيه ان اللفظ في الدلالة

المعنى غير حقن الى وضع معين تبينهم عا ذلك بعض سادة للتأخرين بل في الشهر بل كذا كان
 في زماننا ان الدلالة بوسطة الوضع للنسبة وان ما ذهب اليه العباد فاسد لوجه ليس هنا
 وضع ذكرنا ثم انهم قد اختلفوا الى ان الواقع بل مولد لهما والبشر والتفصيل بان البعض منه افر
 الاخر من البشر قد ذهب الى كل فريق **تقسيم** الموضوع قسمين مركب وهو الذي يقسمه غيره
 معناه ومفرد وهو ما لا يكون كذلك فالمركب لا بد في تحقيقه من امور مستمرة في اللفظ
 وجزء المعنى ودلالة الجزء على جزء المعنى وكون الجزء المدلول عليه جزء المعنى المقصود وكون الدلالة
 قوهمة الاستفهام واللفظ جلالة وزيد وعبد العز وجلان يلحق حال العلمية مفودات وربي
 الحجة وامثاله مركب والمفرد اسم وكلمة وادوات لانه ان تستقل معناه ولم يدل بهية على
 الزمان فالاول ان استقل ودل فالثاني ويسى فعلا عند الخاء والمستقل ولم يدل فالثالث
 ويسى حرفا عندهم هذا هو المتداول من تقسيم المفرد الى اقسامه الثلاثة والتقسيم المطابق لمتى
 القوم صرحوا ان ينشأ اللفظ المفردان جمل معناه لان بحرية ومعناه هو الاسم والافان صلح لا
 بحرية فهو الكلمة والافان ادوات **تقسيم** المفرد بالانقسام الى معناه اما متشكك ان يكون
 اللفظ متعدد المعنى ايضا كلفظ فافان متشابهة سواء كان المعاني المنفصلة كالان والفكر
 وقام وقعد ومن والى او متصلة كالسيف والقارم والزنج والاسمواتا مختلفان فان كان
 الفاظ متشككة والمعنى واحدا فترادفة كالانك والبشر وقعد وجلس وفي اللهم وان كان
 المعاني متشككة واللفظ واحدا فان وضع لكل من المعاني وضعا عليهما لغة فترادف كالمعنى
 ومعنى وفي وان احسن الوضع لغة باحدا ثم استعمل في الآخر لا بملاحظة المناسبة بل بالوضع

فانظر الى الوضع اللغوي حقيقة ان استعمال فيه وبالطريق الى الوضع الآخر من اجل كبره
وامثالهما فانهما في الاصل مصدران فهما حقيقة لغوية في البيع المصدر رغم استعمالهما
في ابناء مثلا بالوضع الثاني فيضار من اجلين وما قيل من ان الرجل من افراد الشترك
وان الفرق بينهما اعتبارا من كلامهم لا ينبغي ان يلتفت اليه وان احسن الوضع باوجهها
لغة ثم نقل الى المصدر للاختلاف بملاحظة النسبة وترك استعماله في الاول بحيث لم يكن
مبادرا منه عند الناقل فنقول الى انيب الى الناقل فان لم يكن شخصا معينا في مشغولا
كالدابة وان كان اهل عرف فتمت في مشغولا اصطلاحيا كالفاعل والمفعول والبناء
وامثالهما وان كان بموا الشارح في مشغولا شرعا كالمتلوه والحج وامثالهما فيقول
في ادل نقل الى المعنى الثاني ان يكون بالوضع الحقيقي او بعنوان الجوز فخرج الى القرية
ثم تغير مبادرا منه بجزء للاستعمال فينتج عنها فيكون الوضع فيه تخصيصا وان كان
في الثاني بجزء ملاحظة النسبة ولم يصل الى حد الجوز في الاول فبالنسبة الى الاول حقيقة
ان استعمال فيه من اللفظ المستعمل فيما وضع له لغة وبالطريق الى الثاني في زعمه للفتا استعمال
في غير ما وضع له لغة لنسبة بين المعنيين وتسمى علاقة واقف بها ترفع اللفظة
عشر ونقل عن الصفي الهندي انه قال الذي يحضرنا من انواعها احدي وتكون
نحن نذكر ما هو المشهور منها **تفصيل الاول** من اف م اطلاق السبيل على السبيل
على القدرة في قوله ثم يدلفون ايديهم **الثاني** عكس ذلك كالقفل على الفرس
الثالث اطلاق الشبهة على المشبه كالاسد على الرجل الشبيخ والفرس على صورة

على الجدار ويسمى هذا القسم استعارة وما سواه مجازا **الرابع** اطلاق الكل على
كلا اصابع على الاماثل في قوله نعم يجعلون اصابعهم في آذانهم **الخامس** اطلاق الجزء على
الكل كالرقبة على الذات في قوله الداعر اللهم اعنق رقابنا من النار واشتط في هذا القسم
ان يكون للكل ترتيب حقيقة والجزء مما يتبع بانقائه الكل **السادس** اطلاق اسم الشيء
على ما يؤول اليه كالميت على الحي في قوله نعم انك ميت وانهم متينون ولا يكون في قوله
حتمال بل لا بد من القطع بالاقول والظن به **السابع** اطلاق اسم الشيء على ما كان عليه
كالتيه على ما كان يتبع في قوله نعم واقول يا ايها الذين آمنوا اطلقوا اسم الشيء على ما كان عليه
كالزادبة التي هرسم للبعير على طرف الماء **الثامن** اطلاق اسم الشيء على احدتيه
كالان على خصوص زيد **التاسع** اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالعدل على العادل
الحادي عشر اطلاق اسم المفعول كالمخلق على المخلق **الثاني عشر** عكس العاشر كالقيام
القيام في قوله ثم فاما **الثالث عشر** عكس الحادي عشر كالفتون على الفتنة في قوله نعم يا ايها الذين آمنوا
الرابع عشر اطلاق العام على الخاص كالعلماء على زيد **الخامس عشر** اطلاق المثل على المثل
لمجلس على المجلس **السادس عشر** عكس الحادي عشر على المجلس **السابع عشر** اطلاق الشيء عليه كالكلام
الذكر في قوله نعم واجعل يارك صدق في الآخرين اي ذرا حسنا فيهم **الثامن عشر** اطلاق
على البديل كالدم على الدية في قوله فلان اكل الدم **التاسع عشر** اطلاق الملزوم على اللزوم
كالنطق على الدلالة في قوله كلامه ناطق بذلك **العاشر** اطلاق اسم الفاعل
على عكس ذلك كشد الازار على الاعتزال عن الشئ **الحادي عشر** اطلاق اسم الفاعل
على اسم المفعول كالفتن على المدفوق في قوله نعم من ما يوافي **الثاني عشر** عكس

ذلك المستور على التزير قوله كما جيا مستورا **الثالث والعشرون** المطلق
 التكرار على العام للاصول كما في قوله علمت نفس ما حضرت من نفس **الرابع والعشرون**
 المطلق المعروف بالعلم على النكر كقوله لم ادخل الباب سجدا **الخامس والعشرون**
 المطلق الخاص على العام كزير على العلماء **السادس والعشرون** المطلق المفرد على الجنس كزير
 على الان **سبعة** المجاز كما يطلق على اللفظ المنقول عن معناه الاصل الى اعراب النسخ
 غير لعلها تنبها كذا يطلق على اللفظ المنقول عن اعراب الاصطلاح اي اعراب الذي
 العامل فيه الى غيره بحذف او زيادة فادل كقوله نعم وجا ربك واسل القرية فالاصل
 وجا اربك واسل القرية ثم حذف الابل والامروايب عنهما الرب والقرية والاب
 اعرابها فاشقلا من اعرابها الاصل الى غيره والمثله قوله نعم ليس كمثل شئ فان الاصل
 ليس مثله شئ على ان يكون النثل منصوبا على الجزية واصيف الكاف وجعل محمورا بها
 واما اذا كان الحذف او الزيادة مما لا تقتضيه خروج الكلمة عن اعراب كقوله نعم فيما رحمة من الله
 لست لهم وقوله او كتيب من السماء اي كمثل ذوى صيت فحذف مثل ذوى قاي
 عنه صيت فموان كان خلاف الاصل لكن بعض افاضل اهل البيان صرح بانهم لا يلقون عليه
 المجاز ونقل عن السكاكي انه الحق به وربما يطلق على مطلق الزيادة والحذف لفظ المجاز **تفصيل**
 الاسم اما علم او اسم اثرة وما شابهه او متواط او مشك لانسان شخص خضعه وما
 وضع هو له فهو الاصل والافان شخص الشئ من للاقل فالثاني وان لم يتشخص شئ منه بل
 يكون ما وضع له صالحا لان يكون متولا على كثيرين فان صدقه على الكثيرين بالسوية وان كان افراده
 ذهنية كالشمس او خارجية كالان فهو الثالث والافان يفادت في صدقه على الافراد فهو

والتشكيك

والتشكيك على ثلاثة اقسام التشكيك الاولوية اقدمية والثانية الضعف
 مثل للثلاثة بالوجود فانه في الواجب اولى واقدم واستد منه في الممكن هذا عند المنطقيين
 واما لاصولين فالمستوا على عندهم كما قيل هو اللفظ الذي توافي افراد معناه في الفهم عن اللفظ بان
 لا يكون بعضها متبادلا منه من بعض لان من متد فانه انا المطلق يكون للافراد كذا
 واحد متبادلا منه الى الفهم من ذي الاسباب فهو مشكك اصولي ومتواط عند المنطقيين
 الاصح بالعكس فانه متواط عند الاصوليين ومشكك عند المنطقيين والحيوان متواط عند
 الفيلسوفين فانه المعنى صاحب الجوه فانسبة بين المفهومين في التعريف محسوم من درجة مثل
 وسياق في ان النسبة انت الدائم والسبب في تبادلهما بعض الافرادا كثرة وقوع ذلك بعض
 في الخارج اذ كثرة استعمال اللفظ في ارادة ذلك البعض الى ان يصير متبادلا منه وتحقيق المقام
 وتقصيل المرام في شرحنا المستبين للاصول **فصل في اقسام التشكيك** التشكيك في اقسام
 ما يفيد الخطاب فلهذا ما لم يكن بحيث انما سكت التكلم عليه لم يتقرب اليك مع انظار
 المحكوم بدون الحكم به او بالعكس فليدرك كقوله لانه بحيث لو سكت بقرا على بين الفرض
 وان تقص بخلافه وانما ان احتمل الصدق والكذب بالنظر الى وجود مفهوم فهو الجز والقضية
 فهو الثالث والثالث وان لم يقنع كون مطلوبه ملكا فهو التمني وان اقتضى فان كان المطلوب
 حصول امر في الذهن فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك
 الامر كلف النفس عن فعل فمع استعلاء الطالب نحو مع السادى التماس ومع الدوز
 دعاء وتضرع وان كان فعلا غير الكلف فان كان باحد حروف النداء قندا والا فنيقنم الى الامر
 وللا التماس والنداء على قياس ما تقدم وان لم يكن المطلوب حصول امر في الذهن ولا في الخارج

التيه

التشكيك على ثلاثة اقسام
 الاولى اقدمية والثانية
 الضعف والثالثة المجاز

النسبة ويندرج فيه الزج والتجب والقسم والعرض المركب الناقص ان كان احد جزئيه قيدا
 للآخر فمقتيد كعبد الله وجوان يملح واما لهما والا فغير مقتيد كقوله الدار خمسة عشر بابا
تنبيه ادراك معنى الالفاظ المفردة والركبات الغير التامة والتامة الثلاث
 ثورات واما ادراك المعنى للركب في ذلك فبما ان يكون اذ عانيا اي متعلقا
 بان يكون احدى النسبتين اى الشبوتية والسلبية حاصلة عند التفسير بمعنى انها كلما
 والتب او لا والتب من اقسام التصور ايضا وهو يقسم الى التجليل والتك والوهم
 ان لم يكن النسبة حاصلة في العقل بل يكون مما اخره المخلو ليس له حقيقة فهو الاول وان
 حاصلة فيه لكن لا على وجه الظاهر فان كانت دي طرفه فهو الثاني فان لم يتب فليكن
 مرجوحا لا محالة فالثالث اما الاول فان كان الاعتقاد ثابتا جازما لم يتب فليس
 علما يقينا والافتقار الى بقية شيء جهليا مركبا وياتق الجزم شيء ظنا وبقية شبهة
 ليس اعتقادا ومقلدا وتقليدا اين فمذلة للاثم لاربعة تصديقات وما وراء ذلك
 ثورات **ألفاظ** قبل اللفظ المفرد قد يكون موضوعا بازاء لفظ آخر اذ قال على
 المعنى كالكلمة الموضوعية للذكر والفعل والحرف الدال كل منها على المعنى والجزء المجلدة
 الموضوعين للمركب الدال على المعنى وموضوع لغرض التركيب كاللف والباء والتا وغيره
 الدلالة على حروف المعجم الموضوع لغرض التركيب للدلالة على المعنى **قاعدة** اللفظ ان لم
 يحتمل غير ما يفهم منه ويسمى نقا وان احتمل غير ما يفهم منه فاما ان يكون ذلك للاعمال
 او مرجوحا او مباحا فبالنسبة الى الراجح ليس ظاهرا بالنسبة الى المرجح ليس موقولا بالنسبة
 اليهما مع التساوي محال كما يشترك اذا كان احتمال ادا من المعنيين مساويا للآخر

قوله

قوله ثمة فردو والمشتك بن النض والراجح المحتمل لها شيء فكل واحد من المثل والمثل شيء بها
تنبيه المترادف واقع في اللغة كاسد وسبع وفي القرآن كالانك والبشره والخي ليد
 الموضوعين ذلك لا يثبت اليه ويجوز اقامته كل مرادف مقام مرادف ان علم تعلق العرف
 بين المعنى لا بخصوصية اللفظ والا لحوال المبرك الله البر فديجوز هذا الكبر مقامه لا اتصال تعلق
 الغرض بخصوصية ذلك اللفظ المشترك واقع في الموضوعين كالعين والقوة ومعرض وغيره
 والخي لفتش في غير ملتفت اليه ومتملكهم بمكان من الهم لا يشيخ الا تفاوت اليه ولا
 كجدا استعمال في المعين مطلقا كوفاء لشخي الجبل في بعض حالات المعاصرين لعدم دليل عليه
 كون اللغة توقيفية موقوفة على ثبوت الرخصة من الواقع في استعمالها وتمسك الجوز
 غير ناهية لاشياء والمجاز واقع في الموضوعين اما في اللغة فظاهر خزان كثير من ان سخر
 بان اكثر اللغات مجازات واما في القرآن فتقوله لهم واسئل القرية ويخرج الى من البيت
 ويخرج البيت من الى امثال ذلك ولا يجوز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي كما مر
 في المشترك والمنقول واقع وانما ههنا موضوع وفاق فالمشغول العرفي كالدابة فانه
 اسم لكل ما يدب على الارض لغة تصحيح اللغويين واخبارهم به وهو محتمل في مثل ذلك
 وكثيرا ما يطلى عليه الحقيقة العرفية والاصطلاح كالفعل والمبتدأ والمجرى والموضوع
 والمجول وغيره من اصطلاحات العلماء ويطلق على هذا ايضا الحقيقة العرفية وقد يقيد بالمعنى
 كالتقيد للاول بالعامه ايضا واما الشرع فكالصلوة والزكاة والنج والمثلها ويطلق عليه
 الحقيقة الشرعية فانواع الطوائف اربعة لغوية وعرفية وعامة وخاصة شرعية ولا خلاف
 في وجوه التمسك للاول وفي الوجوه الاخرة غدرت وليس ههنا موضع تحقيقه ولا

والمثل

والثقل والنجس كلها على خلاف الأصل لأنها امور طارئة على الوضع للادنى فيحتاج
 ثبوتها الى دليل فثبت ثبت ولا فلا **قاعدة** المفهوم ان اشيع فرض صدقه على ثبوت
 فيه جزئيا حقيقيا كقوله زيد وعمران لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين فثبت
 والكثيرون افراده كقوله لان والفرس وقد يطلق لفظ الجزئ والكل على اللفظ الدالة
 عليها انظر قبل انما هي جزئيا والكل كليا لان الاول للكل بالنسبة الى الثاني فيكون الثاني
 جزئيا بالنسبة الى الكل منسوب الى الجزئ كما ان الجزئ منسوب الى الكل فهو واسطة كون
 كل منسوب الى الجزئ جزئيا وبواسطة كون الكل منسوب الى الكل يسهل كليا وهو بطلان
 لادبته افراده في الخارج عما تم ستة لانه انما تنفع افراده كشركة البار عزاء
 العلم لا والى انما ان يوجد منه في الخارج ام لا والى كالتعقافانه طابره معروفه
 جسمه كذا ذكره في الصحيح والاول انما يوجد واحد منه فقط او اكثر والاول ان يشع
 اولها لادنى كقوله واجب الوجود فانه لم يوجد في الخارج الافراد منه وتمنع عند العقل
 وجود فرد آخر منه والثاني كالتعقافانه كوكب سيارس ولا يمنع عند العقل وقوعه على
 كثيرين لكن لم يوجد في الخارج منه الفرد واحد ان يكون منحصر او غير منحصر فاللادنى كالكوكب
 السبع السيارة فانه وجد من افراده في الخارج سبعة والثاني كالمعلومات البار عزاء فانه قد
 يطلق الجزئ على المفهوم المندرج تحت كل واحد لان كليا كاللان فانه مندرج تحت مفهوم
 الحيوان فانه من افراده وزيد فانه مندرج تحت مفهوم اللان ويصدق بالاضافي وهو
 اعم مطلق من الحقيقة اذ كل حقيقة فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله الشئ واللامر

ولا عكس

ولا عكس اذ لا يمتنع قد يكون كليا كما مركزا قبل **قاعدة** كل كليات لابد ان يحقق منها احد
 النسب للبرج وهي التوحي والعموم المطلق والعموم من وجه التباين لانه ان صدق كل منها
 على كل مصدق عليه الاخر كاللان والناظر سمي من وجهين والنسبة التوحي والنسبة
 ومرجعه الى مرجئين كقولنا كل ان ناطق وكل ناطق انك واللان صدق احدهما
 على كل صدق عليه للاخر مرجع عكس كل فيس للعدل بالعم المطلق وللآخر بالخاص
 المطلق والنسبة بالعموم والخصوص مطلقا كالجوان واللان فان الاول صادق على كل مصدق عليه
 الثاني فيقيم كل ان اي كل مصدق عليه لان صدق عليه الحيوان من غير عكس
 يجوز ان يكون كل حيوان ان اي كل مصدق عليه الحيوان صدق عليه لان الحيوان
 على الفرس لان الان بل في بعض الحيوان ليس بان فرج العموم والخصوص مطلقا
 الى موجبة كلية موضوعا الخاص وجوبها العام سلبية جزئية بالعكس كما عرفت والافان
 صدق كل منها على مصدق عليه للاخر صدق جزئيا فيس كل منها بالام من وجه والخاص
 من وجه والنسبة بالعموم والخصوص من وجه كاللان ولللكه فان لان يصدق على
 بعض افراد لالكه وبالعكس كالزنجي فانه طاي صدق عليه لان يصدق عليه لالكه فثبت
 بعض لان ان يصدق بعض لالكه لان يصدق لان على بعض الافراد من غير ان يصدق
 عليه لالكه كما ترون فانه يصدق عليه لان لان لالكه فثبت الزمر لان ليس به
 وكذا يصدق لالكه على بعض الافراد من لان صدق لان عليه كالفهم من الفهم ليس
 بان فرج العموم من وجه الى موجبة جزئية ليس موضوعا مادة للاجتماع والتباين
 جزئيين ليس موضوعا مادة للافراق كما عرفت وان لم يصدق شئ منها على مصدق عليه

للاخر

لا تفرده لانك اذا علمت ما بين النسبة بينهما التباين الكلي ورجعه الى سلبين كل من
 احد التباينين محمولها الآخر احدهما عكس الآخر كوننا لاشئ من لاشئ من لاشئ من لاشئ من لاشئ من
 بان **كلمة** تقيض كل شئ رفعه لانك لا انك وكذلك الكلي بالقياس الى
 تقيضه حيث قد طلق على كليهما التقيض لان كل منهما تقيض للآخر ولا يجوز صدق
 معاشئ ويعبر عنه باجتماع التقيضين ولا يجوز ان يفهم عدم صدقهما على شئ ويعبر عنه ببقاء
 التقيضين يقال لا يجوز انهما اذا عرفت ذلك فاعلم انه كما جاز النسب بين الكليتين
 فكذا لا يجوز من تقيضهما ايضا فكل كفتين يكون النسبة بين جنسهما التباين يكون
 النسبة من تقيضهما التباين فكل صدق عليه احد التقيضين يصدق عليه التقيض
 للآخر لانه لو صدق احد التقيضين بدون الآخر يصدق مع عين للآخر لما عرفت من
 امتناع ارتفاع التقيضين فيصدق عين للآخر بدون عين للآخر لما عرفت واستماع اجتماعهما
 وهذا يرفع التباين بين العينين مثله لو صدق اللذان ان على شئ لوجب ان يصدق
 اللذان على اذ لم يصدق عليه اللذان على يصدق عليه التباين لما عرفت فيلزم صدق التباين
 بدون الان من مفهومي كل كان بين الكليتين العموم والخصوص فكل تقيضيهما ايضا
 عموم وخصوص على لكن بعكس العينين فيكون تقيض للاعم اخص من تقيض للاخص وتقيض للاخص
 اعم من تقيض للاعم فكلما صدق عليه تقيض للاخص لا اول فلانه لو صدق تقيض للاعم على
 شئ ولم يصدق عليه تقيض للاخص لصدق عليه عينية لا امتناع ارتفاع التقيضين فيصدق
 عين للاخص بدون عين للاعم لا امتناع اجتماعهما فمثله لو صدق اللذان على شئ
 بدون اللذان ان يصدق عليه الان فيلزم صدق الان بدون الان لانه لا امتناع

الثاني فلانه بعد ما ثبت ان كل تقيض للاعم تقيض للاخص فلو كان كل تقيض للاخص تقيض
 للاعم لكان بينهما نسبة التساوي فيكون العينان متساويتين وقد فرضنا ان العينين اعم
 واخص من مفهومي واذ كان بين كليتين نسبة العموم من وجه يكون بين تقيضيهما التباين
 والمراد به صدق كل من الكليتين بدون الآخر في البلدة فان صدقا معا كان بينهما عموم من وجه وان
 لم يصدق كان بينهما التباين الكلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن التباين الكلي والعموم من وجه فكل
 اللذان كان بين هما عموم من وجه فيكون بين تقيضيهما عموم من وجه ايضا كالحيوان والابيض
 بين تقيضيهما وهما للحيوان ولا يبيض ايضا عموم من وجه لصادقتهما على الحيوان لا لكونهما مشتركين
 اللذان حيوان على زنبق وقد يكون بين تقيضيهما التباين الكلي كالحيوان واللذان فان بينهما
 عموم من وجه لصادقتهما على القوس وصدق الحيوان بدون اللذان على زيد وصدق اللذان
 ان بدون الحيوان على الجاد ومن تقيضيهما وهما للحيوان والآن ان تباين على لكذا
 الكليتان اللذان بينهما المباينة الكلية فان بين تقيضيهما المباينة الجزئية وقد عرفت معنا فتكون
 بين تقيضيهما المباينة الكلية كما الله وجهه والله عدم وقد يكون بين تقيضيهما العموم من وجه
 كما الله ان والآن فان بين هما عموم من وجه لصادقتهما على الشجر وصدق اللذان ان
 على الجاد بدون اللذان واللذان على زيد بدون اللذان **فان** **الكليتين** **اللذان**
 لها مصداق بحسب نفس الامر فانه اذا جاز جنس نوع وجنس فصل فواحدة
 وعضو عام لان الكلي المذكور بالقبس الى افرادها اما عين حقيقتهما اذ اخل فيها او
 خارج عنها فلا دلي هو النوع والثاني ان كان تمام المشترك من شئ من شئ وبعض
 آخر هو الجنس والافراد الفصل والمراد تمام الجزء المشترك ان لا يكون بين الماهية

ما يشترك فيه جز مشترك وراه كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه لا يفر
 مشترك بينهما الا هو نفس الحيوان او جزه كطرس والنامي والجسم والجزء فهو مشترك
 بينهما والثالث ان اخضر اذا حقيقة واحدة فهو الحقيقة والافضل العرض العام ويسمى ثانيا
 فالتين لا تشب بهما الى الذات باعتبار كونها جزئيتين لها والاشكال عرضين طرفيها غير مشترك
 طراد بها يستثني ثلثة الاول والثاني يعرف على الاول فانه ما هو داخل في الماهية وعلى الثاني ليس
 يخرج عنها وللثالث معنى اخر يشير اليه التمام لانه قد لا يكون قواعدا فن يجب كونها عامه شاملة
 لجميع الكليات سواء كان لها مصداق فاما ان والفرس والحيوان يمكن انما لها ام لا لا يجوز
 والله يمكن التقييد بان لها مصداق ياتي في ذلك خروج بعضها عن المقسم لا نقول كلية القول
 انما يجب بقدر الفاعلية فيجب ان يتعلق بالعرض بل لا يمكن ان الكليات الفرضية التي لا يوجد منها الا
 ولا خارجا لا يصل طرفة البشرا ان فهم انما اجناس اذ اذاع ام فصول او غير ذلك ولا يتعلق
 انهم غرض بعينه بل هو فرع بالمحققين **تصريح** فاستقر طريقة القوم على انهم يذكرون في تعاليف
 بعض الكليات المنسوبة ما هو اى شئ هو فله من بيان هذين للقطيع ثم الخوض في استقراء
 الاول فهو انما سؤال عن تمام الحقيقة المتقدمة او سؤال عن تمام الحقيقة المشتركة من باذر
 فيه فان كان المذكور فيه امرا واحدا فان كان ذلك لا يخرجنا حقيقيا فليكن السؤال عن
 تمام الحقيقة المتقدمة فيقع النوع في الجواب كما اذا قيل زيد ما هو وما زيد فيقول ان
 فان هذا هو حقيقة كلية فيقع الدلائل في الجواب كما اذا قيل الانسان ما هو فيقول حيوان
 ناطق وان كان المذكور فيه امور متعللة فان كانت متفقة الحقيقة فان السؤال عن
 تمام الحقيقة متفقة متحدة في تلك الامور فيقع النوع اليها في الجواب كما اذا قيل زيد

وبكر ما هم

ولكن لا وللا ملة

وبكر ما هم فن ان ان كانت مختلفة الحقيقة فان السؤال عن تمام الحقيقة
 المشتركة بينها يقع المنس في الجواب او قد عرفت ان تمام الحقيقة المشتركة بين الماهية
 مشتركة ما فيها الجنس فاذ قيل الانسان والفرس هما في حيوان واما الثاني
 اشترط هو فوسؤال عما يميز الشئ ولا يقع في جواب ما هو بعبارة اخرى للسؤال عنه
 شئ هو المميز الذي لا يقع جوابا عن سؤال ما هو وبهذا اصطلاح وان لم يلب على اللغة ولا
 ماثلية فيه اذ ان الشئ الصفات اليه اى كناية عن الجنس الذي كان التقدير
 له ماثية من الماثيات فيه فاذا قيدت ذاته اى جوهره او مادى ذلك المعنى فان
 طلب الميزة الفاعلة عن جميع الاغيار او بعضها فاذ قيل الانسان اى شئ هو في ذاته او
 جوهره فن ناطق مثله فاذا قيدت في عوصه من المراد طلب الميزة العرضية فاذا قيل الانسان
 اى شئ هو في عوصه فن ناطق ضاكن واذا عرفت ذلك فاعلم ان النوع على قسمين
 وضى الاول تعرفه بان العقل على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو بقيد المقول
 المحمول خرج باليس لك كليات الحقيقة فانها لا تحمل على شئ عند قوم ويقولون الحقيقة
 الحقيقة المنس فان هو يتق على الكثرة المختلفة الحقيقة ويقولون ما هو سائر الكليات
 الفصل وانما منه فانها يتق في جواب اى شئ هو في جواب ما هو واما العرض العام
 يتق في الجواب اصلا في عرفهم وانه لا يقد يعرف بانه على بيت عليه وعلى غيره الجنس
 في جواب ما هو قولا اوليا فبقيد كما يخرج ليس بكل وبقره في جواب ما هو الفصل
 والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يتق على ما ولا غيرهما في جواب ما هو وقوله
 اوليا الصنف من التعريف فانه وان كان ين عليه ولا غيره الجنس جواب ما هو

في قوله اول ما قيل في الراجح ان الراجح ان الانسان عليه
 والم يصر ان لا يكل على ارجح من ان ياكل على غيره من تقييد القول بالاول وان
 اخرج الصف عن التعريف اخرج النوع عنه ايضا لقياس الى اللباس العبد يلزم
 لا يمكن لانك اذا اضافي الجسم اني لم يصح ان يكل على الانسان فان لم يكن
 ان في تعريفه انه اقول في جواب ما هو في عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو في غير
 هذا بانه الامة اقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو في الامة المقول في جواب ما هو
 وهو حسن وما يعرف به الامة لاخص من كلين مقولتين في جواب ما هو حسن
 بتشبيه النسبة بين النوع الحقيقي والاضافي نسبة العدم والخص من وجه تصادقهما
 لانك وتوافق النوع الحقيقي عن الاضافي في الحيوان فانه لا يصدق عليه ان اقول على
 الكثير المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وتوافق له اضافي عن الحقيقي في القطع الشقطن
 القطع على ما في طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم والمراد الجسم هو
 انقسم في العرض والعمق والقطعة غير منقسمة في طول والعرض والعمق في عرض لا يقبل
 انقسامه اصله اذا لم يقبل انقسامه اصله لم يكن لها جزء فلا يمكن لها جنس كذا قيل وفيه نظر
 فان هذا يدل على انه لا فرق لها في الخارج والجنس ليس من الاجزاء التي يميز بل من
 العقلية في ان يكون للقطعة جزء حقا وهو جنس لها وان لم يكن لها جزء خارجي بل على
 المتأخرين واما اعتقاد جنس الشيخ في انشاها كما عرفت فقد هو ان النسبة بينهما
 مطلعا وجه ظاهرهما تقدم **اعادة الكلام** اذ عرفت فيما مر ان الجنس مخرج الامة
 الذي هو عام المشترك بين افراد مختلفه اقسام فاعلم انهم عرفوه بانه المقول على الكثير

المختلفه اقسام

المختلفه اقسام في جواب فقيد القول خرج غيره وبالكثرة المختلفه اقسام خرج النوع قوله
 في جواب ما هو في الكليات كما عرفت وهو عام من قرب وبعد فالدل هو ما يقع
 عن الامة وعن جميع المراتب فيه كما يقع جوابا عن الامة بعينه كما للجوان في ما يقع جوابا
 عن الانسان والفرس كل يقع جوابا عن الانسان والفرس والفرس من افراد الحيوان
 فاذ قيل الانسان والفرس والمارك والبقرة نعم ما هم في حيوان ايضا وكذا اذا جمع في
 السؤال جميع افراد الحيوان مع لانك في حيوان لا غير الانسان ليس على الامة
 عن الامة وكل من مثله بل يقع جوابا عنها وعن بعض مثله فانها من بعض
 الن في الجسم المطلق والحيوان مشترك فيه لانك مع مشتركين للحيوانات والنباتات فان
 جمع في السؤال بينه وبين مثله الحيوانية لا يقع جوابا اذ عرفت ان ما هو سوال
 عن عام الحقيقة المشتركة بين اقسام المختلفه ولا شك ان الجسم ليس عام الحقيقة
 مشترك بين افراد الحيوانات والنباتات اعني الجسم المطلق المشترك فيه لانك مع تشابه
 شيا الحيوانات والنباتات والجمادات فان جمع في السؤال بينه وبين الجمادات فيس
 والحيوان كما يقع جوابا في جسم واما اذا جمع بينه وبين افراد الاخرين لم يقع جوابا بقرب
 ما مر والثالث اعني الجواهر مشترك فيه لانك مع اربعة امور الحيوانات والنباتات والجمادات
 والقول يقع جوابا عن الانسان والعقل من غير بقرب ما عرفت فانه لا بد ان الجواب
 عن جميع المراتب في الاول اثنان اثنان اجمع في السؤال بين الانسان وبين
 الحيوانية في الجسم شي كان جواب حيوان واذ يقع فيه بينه وبين مثله في النباتية فان
 جواب الجسم انما يقع بعيدا بمرتبة وفي شئ ثلثة اجوبة فانه اذا جمع في السؤال

بينه وبين

ان يقع جوابا في
 الانسان والحيوان
 والنباتات والجمادات
 ما اذا جمع في السؤال
 وبين مثله

والناطق تحسب والضاكن الماشي خارجا عنهما واما اذا اعتبرنا الحيوان كونه
بهذا الحس من حيوان من غير اعتبار للنطق وغيره فيه فيكون الحيوان
بشيء من سماتها وكذا هذه الضاكن والماشي بهذا الناطق فالكلما
حقيقة لا زادما والقرضية لا اعتبارية لكونها محولة على افراد متفقة بالتحقق فاذا
قلنا هذا الحيوان وهذا الحيوان ما يفتق حيوان كذا قيل خيرا ذهب جماعة من المتأخرين
الى انه يجوز تركيب ماهية من شيئين متماثلين كل منهما فصولها ولذا قسموا
قسمين احدهما ما يميز الشيء عما في الوجود والشيئية فان الماهية الفردية
وان لم يكن لها جنس فليكون لها ماثرك في تميزها الفصل عن الماثرك بالشيء
لها ماثرك في الشيئية والوجود فميزنا الفصل عنه والقدما المذكور ذلك بناء على
اصلهم كل ما لا جنس له لا فصل له والشيخ في الشفا تبعم على ذلك وفي الفصل
بانه لا مقول على الشيء في جواب الشيء هو في جوهره في جنس وجميع الفرقين
لا كما رتبتم عن المذكورات ولذا اطرنا عنها في جواب الجواب به عما هو
دل عليه اللفظ مطابقا في اتعاني طريق ما هو كحيوان او الناطق في قول الشيخ
حيوان نطق في جواب الا ذلك لان المقول في جواب ما هو طريقة وذلك الجواب
فيه وان دل عليه بالتنفس يسمى داخل في طريق ما هو الجسم والنامي الى سر التفرع
بالارادة والامر الدال عليه الحيوان بالتنفس فاجاب بالتنفس مشددا لانه تصويرية الواقع
في طريق ما هو الدال تصويرية الداخل في طريق مشددا لحيوان يقع في جواب ما هو دال
تنفس على خاص المتحرك بالارادة والجسم والامر نقل منها داخل في طريق ما هو دال الجواب بالهد

قصص

وقت من المتحرك بالارادة كلها مقومات لذلك لان اقل مقوم لجسم وهو جزاء الجسم
 سمي والنامي مقومه له وهو جزاء الحيوان من جنس من المتحرك بالارادة مقومه له وهو جزاء
 لكل من جنس من المتحرك بالارادة مقومه له وهو جزاء ذلك وبسبب لقومته مقومه
 الشئ مقومه لذلك الشئ وهو لا يبرو كل مقسم للبشر ان نزل مقسم لما فوقه لما
 فقه من غير عكس كل ما يقع فانه لم يقسم للحيوان وما فوقه من مقسم للنامي وما
 فقه والنامي مقسم مطلق وما فوقه يقابل به مقسم لا يور فقط وانما قلنا من غير
 عكس كل في الموضعين لان بعض مقوم للنامي مقوم للمعاني ايضا فالحق من مثله فانه
 يقوم ان يقوله الحيوان انما وكذا النامي فانه يقوم للنامي والحيوان الجسم النامي وذلك فانه
 لا يبعد فانه يقوم الثلثة والجسم المطلق واما النامي فانه يقوم للنامي والحيوان فانه يقوم
 من جناس فبين القويين عموم مطلق ولذا المقسم فانه قد يكون مقسم للبشر العام مقسما
 تحته كمقسم السافل مثله النامي كما انه مقسم للحيوان مقسم لما فوقه ايضا فانه يوق الجسم
 اما ناطق او غير ناطق وبهذا واما الحاس فهو مقسم للعالم الجسم النامي وما فوقه ولذا لا يقسم
 الحيوان فله يجوز ان يقن الحيوان احصل او غير حاس فبين المقسمين مجموع مطلق
 فاقم ههنا اية اعلم ان كون الشئ جنس او فصلا او خاصية او عرضا ما مانا
 يكون بالطريق الى افراد المخلقة الحقيقية واما بالنظر الى الافراد الاعتبارية فافراد
 لها مثله واما خطا فردا من افراد الالان رتبة مثله فالات نفس بامية واما

والناتق خمر

فيصرفه الواقع والداخل معا كما مثلنا كما يظن الذي على ما هو داخل في الماهية
 او ليس خارج عنها كما قد من كذا يظن على الجمول بالنسبة للموضوع في هذا
 الجمول الذي للموضوع وذلك عوضا عن ذلك يظن على الجمول انما يتفق هذا كمال ذاتي
 وذلك عوضا عن ذلك فاربعة الاول الجمول الذي تمتنع انفكاكه عن المواد التي في قولنا
 انما هي فانه تمتنع انفكاكه عن تلك الجمول الذي يمتنع انفكاكه عن ماهية الشيء هو
 اخص من الاول لان ما يمتنع انفكاكه عن ماهية الشيء يمتنع انفكاكه عن ذلك انما
 من غير عكس كما في المواد التي فانه يمتنع انفكاكه عن الجب كما قد منا ولكن لا يمتنع انفكاكه
 عن ماهية الشيء من حيث انية الثالث ما يمتنع رفعه عن الماهية بمعنى اذ تصور الذات وهو
 مع الماهية تمتنع اكلهم بسببها بل لا بد من اكلهم بثبوتها كما زوجه لاربعة في ذلك لاربعة
 نوع اذ مع تصور لاربعة والزوجه يمتنع اكلهم بانها ليست بزوجه الرابع ما يجب اثباتها
 بمعنى انه لا يمكن تصور الا مع تصور موصوفة به اي مع التصديق بثبوتها لها زوجه
 مثل يكون الاثنان ضعف الواحد فانه مع تصور ماهية الاثنين علم انها ضعف الواحد
 وكل واحد من الاثنين اخص مما قبله مظهر الجمول العرض تقابل له رتبة المذكورة
 ولا يذم عليك ان يحثية معتقوني امثال هذه المواقع فلا يضر كون اثنين بينهما
 واحد ابان ذلك فتدبروا في الثاني اي الجمول الذي فثانته انما ان يكون الموضوع
 مستحقا للموضوعية كقولنا الان كات فان الان والذات بالاشتقاق
 من الثابت مثله ويقابله كمال العرض كقولنا القاعد كات فان القاعد لا يدل على الذات
 بالاشتقاق فليس مستحقا للموضوعية ان يكون الجمول اعم من الموضوع كقولنا

لأن حرك

ان حيوانا ويقابل العرض كقولنا الان فاطم ان يكون الجمول من صفة الماهية
 بالتحقيق كقولنا الان كات وبما يظن عليه حمل الماهيات وحمل هو مود يقابلها
 كقولنا الان كاتية وبق له حمل الاشتقاق وتدرج هو علم ان يحصل الجمول للموضوع
 باقتضا طبعه كقولنا الجرم متحرك الى الاسفل ويقابل العرض كقولنا الجرم انما
 الجمول دائم الثبوت للموضوع كقولنا الفلك متحرك ويقابل العرض كقولنا الفلك
 كات بالفعل ان يكون ثبوت الموضوع بل واسطة كقولنا الان متعجب ويقابلها
 كقولنا الان ضاحك ان يكون مقولا للموضوع كقولنا الان مسرور حساس
 او فاطم او حيوان او غير ذلك وفي مقابلة العرض كقولنا الان متعجب وضاحك
 ان يلحق الموضوع لذاته او لامر ياد كقولنا الان او ضاحك ويقابلها العرض
 كقولنا الحيوان ضاحك والان حساس والحيشية في تلك لثبات معتبره
 فافهم **اعادة** قد عرفت سابقا ان الكلي الخارج عن ماهية افراده منحصرا
 الخاصة والعرض العام فاعلم انه قد عرفت الخاصة بانها المقول على ما
 تحت حقيقة واحد فقط فولا عرضيا خرج بقولنا فقط العرضي الى م وقولنا
 عرضيا البواقي فانه متوله تحتها قولا ذاتيا وفيه نظر فالله ان تعرف بانها الى
 القول على ما تحت حقيقة واحد فقط قسم قيل الخاصة ثمان مغلقة
 التي تحتمل افراد الماهية بالقباس الى جميع ما يغيرها واما اضافية وهي التي
 بافراد الماهية بالنظر الى بعض ما يغيرها واما اضافية تشمل جميع افرادها
 ما هي خاصة له او غير خاصة ومن جملة هذه الخاصة على رتبة انما م مطلقة من ملة

الى الخاص

في الكتاب بالقوة لانه لا يثبت في الفعل وانما فيه شاملة كالمادة
 بالقوة له في غير ذلك كما ثبت بالفعل لانه قد يعرف العرض العام بانه المقوم على ما
 اكثر من طبيعة واحد ولا عرض في بقية المقولية على اكثر من طبيعة فخرج الى القوة
 وبالقيد الاخير الثلاثة الباقية نظير ما مر تحت كرسية شاملة كل من الخشب
 والعرض اما اللزوم وهو الذي يمنع انفكاكه عن معروضه كالكاتب ولاشئ بالقوة
 او مفارق وهو ليس لك لهما بالفعل لانه ثم اللزوم الشئ تسامان لازم
 اماهية ولزوم الوجود لان لزومه له ان كان بالتفكر الى نفس الماهية من حيث
 بمعنى ان يكون بحيث كلما تحقق في الزمن ان في الخارج كان ثابتا كالزوجة للذكر
 فالذل والفاضل وهو ان تسامان لازم بالتفكر الى وجوده الذي من يكون
 الان كليا ويست معقولان لانه لازم بالتفكر الى وجوده كالجسم كالحوائج انما
 وايضا اللزوم تسامان بين غير بين والبين ان لزوم من تصور اللزوم
 فيسبب بتنا بين الاخص كالبصر بالتفكر الى العين فانه لا يمكن تصور المتعلق بدون
 تصور وان لزوم من تصورهما وتصور النسبة بينهما الجزم بالزوم فيسبب
 بمعنى لازم كالزوجة بالنسبة الى الاربعة مثله فان العقل بعد تصورهما
 وتصور النسبة بينهما كالم بالزوم جزما وغير البين كلفه بالمعنيين كالكاتب
 للذكر والكوثر للعالم والمفارق اما وان لمعروضه كحركة للفلك او
 زائل عنه اما يطرأ كاشباب او بسرعة كمره الجبل وصفرة الرجل في
 مفهوم الظاهر ما يعلق عليه لفظ ليس كليا منطقيا لان المنطق انما يبحث

عنه ومعروضه

عنه ومعروضه اي مصداق هذا المفهوم كمنهوم الان ليس كليا طبيعيا
 لوجوده في الطبايع او في الخارج وقيل لكونه طبيعة من الطبايع اي حقيقة من
 الكفاية والمركب منها فالان كالكاتب ليس كليا عقليا لعدم وجوده الذي العقل
 وتس على هذا الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام بل الجزم
 فانه يخرج من كل منهما الا اعتبارات الثلاثة ولا خلاف في ان المنطق
 والعقل منها ليس بوجودين في الخارج وانما التراجع في ان الطبع موجودا
 ذهب الى كل فريق وبعضهم نسب القول بوجوده في الخارج الى المحققين
 ابن سينا في الاشارات كما حكاه عنه وبعضهم ادلوا بطلانهم الى ان المراد وجوده في
 فيه واختاره القوم في التفات زان وتفصيل الكلام على وجه يتضح ما هو الحق في
 المقام خارج عن وضع الرسالة فان المسئلة من المسائل المهمة **فاما** قد
 عرفت ان المقصد الاخص من القسم الاول من نسخ النسخ اعني التصورات
 هو المعرفة لكان المقصد والاصح من القسم الثاني هو المعرفة ولكن لما كان الخوض
 في بحث المعرفة موقفا على الخوض في مباحث العمليات قد منا الكلام عليه
 فالان نشرع فيها هو المقصد بعون الله الوود وقول معوز الشئ قيل هو
 ما بقى على الشئ لافادة تصوره والقيد الاخير لاخراج الجمل الذي لا يكون
 الخوض منه افادة التصور والافادة صفة المقول لاصفة الفاعل فدخل ما
 يحصله الان لنفسه لا لغيره بل كلف راد وان التعريف تصور محض
 فلا يكون فيه محل لانه من لوازم التصديقات فلهذا يصح التعريف المعرفة

بما في كذا

بين على الشيء وجيب اطلاق المقصود بالذات التصور ولا يلزم ان لا يكون محمولا
 واما ان المراد من ثبوت ان في التعليل بالذات وبما به قابل وقيل المعروف
 يستلزم تصور الشيء او اعتبارا به عن كل ما عليه واراد عليه المزمومات بالكل
 لا لانها البينة فان البين من الموارم على ما لا يستلزم تصور المزموم وتصوره جواز
 بان المراد من الاستلزام ما هو بطريق النظر والفكر بقرينة ان المعروف هو الموصول
 بمحمول تصور بطريق التطور وبان هذا تعقيب بل دليل وانما يدل عليه هو غير جاز
 سيما في مقام التعريفات وانما الانتقال من العرف الى المعروف ليس بطريق النظر
 وانما الذي بطريق النظر هو تحصيل مادة العرف بالذات والادراك تفصيل موصوفته بالحو
 الثانية فانما المعروف مادة وصورة حصل الانتقال الى المقصود ودفعه وبما يجي عن
 الاول بمنع عدم وضوح القرينة بل ربما يدعى ان المعنى هو المنبأ ومن العبارة عن
 الشر بان المراد من الاستلزام الاستغفار لا متنع الاتفاق كما في المراقف وشر
 قابل وقيل هو ما يكون تقديره سببا لتصور الشيء وبذا قرئ من الثاني مفهوما
 وتقصا وجوابا فانهم تبين قيل التعريف اما البيان حقيقة المعروف او البيان
 مفهوم الاسم فالاول يدل على تفصيل حقيقة الشيء وهو محتمل بالموجودات
 لا حقيقة للمعدومات ويسمى بالحقيقة والثاني ما يدل على تفصيل ما يدل عليه
 اجمالا ويسمى لفظيا وهو يعبر الموجود والعدم لان المعلوم وان لم يكن له حقيقة
 ولكن له لفظ موضح بانه مثلا اذ قيل العنق مدور فبق ما العنقا في حمار
 معروف اسمه مفقود جسمه بالموجودات له تعريف لفظية وحقيقة واما المعدوم
 فليس له الوجود واللفظية وتفصيل العلم في المقام هو ما اشير اليه بعض

بعض الاعلام وهو ان المتصورات مراتب اديها ان يستخرج في العقل صورة
 محروقة بوساطة لفظ موضوع بانه فان حصل هذا ابتداء فلا يتصور فيها كذا
 كما ان السمع شخص لفظا زيدا وان غيره مما في رسم في دونه معناه لكونه عالما بوضعه
 وما اذا حصل بعد ان لفظ يعرف معناه كما في مثل العنقا في تصور العنقا في
 في اجواب مراتب التعريف الملتصق والغرض منه احضار صورة محروقة وتعرفات مصطلحات
 اهل العلم كنهها من هذا القبيل في حدود السمية والتعبير عنها بالرسم غير وجبه لان الاصطلاحات
 المذكورة مذكورة اعتبارية هي من المخرجات العقل حصلت اذ لم توضع الاسم في
 فليس وراء تلك المفهومات ما شيء مثلاني قول ان في الاسم كلمة معناه مستغل غير مقرون
 باحدا لزمته الطلبية جنس لا وقع لفظ الاسم بانه لانه علم منه والاستفاد لعدم الاقرا
 بالان فصلان له هو المجموع وهذا اساس مصطلحات العلوم والاهميات لطبقه
 فالفرق بين ذاتيات وعرضيات في غاية الصعوبة ونهاية التشكل لاشتباها بها
 بالاعراض العامة وفصولها بالخواص وهكذا مراتب التصورات هو ان يستعمل
 غير صلت في العقل ولهذا لا يتصور الا بالحقيقة غير حقيقة اما مدار رسم وكل منها
 او غير تمام فان ما رتبة الاول كذا التام وهو ما يتركب من الجنس والفصل القويين كقرا
 الناطق في تعريف لان لا يكون الا واحد الكل مائة لعدم قبول الاختلاف في
 صورة كذا التام الجنس القوي ثم الفصل القوي وحدك عن ابن سينا انه يجوز ان ي
 في تعريف لان انما طين حيوان فيكون حادنا ماله ولكن الاول تقديم الجنس لانه علم
 والشارف كذا الناقص وهو ما يكون بالفصل القوي وحدك على اية وبما الجنس البعيد

كانت لفظ اوجس النطق والكبير النطق في تعريف الانثى الثالث الرسم الثاني
 وهو المركب من الكاف والهمزة والكسرة القوية كالحوان الضاعك في تعريفه الرابع
 الرسم الثاني نفس هو ما يلدن بالحيضة وحداولها وبالكسرة البعيدة كالضاحك او
 اجم النطق في تعريفه قبل ولم يعبر به بالوضع العم وفيه تامل كمانه الاثارة اليه
 فيه يشترط ان يكون المعرف مساويا للمعروف في العموم والخصوص بمعنى ان يكون
 للمعرف بالكلية بحيث كما يصدق عليه المعرف بالفتح يصدق عليه وهذه الكلية
 مع كون الحد جامعاً متساوياً لافراد المعرف بحيث لا يشهد منها فرد بالعكس اي
 يكون بحيث كما يصدق هو عليه يصدق عليه المعرف بالفتح تلك الكلية مستلزمة
 مانعا ان يثبت لا يدخل فيه شيء من افراد غير المعرف وقد يعبر عن المعنى المنع بالانفصال
 وهو التلزم في الثبوت ان يصدق المعرف صدق المعرف وعن الجمع بالانفصال
 وهو التلزم في اللفظ ان يصدق المعرف ان يصدق المعرف فليكون التعريف بالحد
 لكون وجوده في العقل اقل ومعناه وشروطه اكثر فيكون اخف ولا يجوز التعريف
 لما ياتي ولا بالاعم لقصوره عن افادة التعريف لان المقصود منه اما قصد ركنه المعرف
 او امتيازه عن جميع ما عداه والاعم لا يقيد شيئا من ذلك واما المبين لان في غايته البعد
 من المعرف فليكون التعريف به وشروطه لونه اجاب فليكون بالاخف والمتا ومعرفة لان معرفة
 ولا يحصل المعرف كالمسألة فليكون التعريف احد امتضايعين بالآخر كما في
 الابن من له الاب ولا تعريف الشيء بما يتوقف معرفته على معرفة كان في الحركة
 ليس يكون ولا تعريف الشيء بالفاظ غير في هرة الدلالة كما في النام ستفس شيئا

او استفس فوق استفسات وامثال ذلك ويجب ان يكون المعرف غير المدفوع
 للمدغم تعريف الشيء نفسه فلا يجوز ان ياتي في تعريفه لانه ان حيوان نهرتي
 في تعريف الحركة انها شقت ولا يجوز تعريف الشيء بما لا يعرف الا به كما في في تعريف الشمس
 انه كوكب نهاري والنهار زمان كون الشمس فوق الارض فانه يلزم ان يكون النهار معلوما
 حصر علم الشمس والشمس معلوما حصر علم النهار فيلزم ان يكون الشمس معلوما قبل
 نفسه وليس مثل هذا في تعريف التعريف المشتمل عليه ان تعريفه مركب للتعريف
 عن اللفظ المشتمل والمجازية الاعم فربما وجد هذه خاصة ما اوردته المتأخرون من الشروط
 والمنقطة قبل **في علم** كما عن الشيخ الرئيس ان القول المستعمل في تعريف الشيء قد
 يكون مميزا عن بعض ما عداه فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات
 فهو صمد ناقص وقد يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان
 الكسرة قريبا وان كان بالذاتيات فهو صمد تام هذا عند الظاهر من المنطقيين واما
 عند المحصلين فان اشتمل على جميع الذاتيات بحيث لا يشهد منها شيء فهو اقل التام
 والا فليس بتمام اتم فقد نبه على عدم اشتراط المساوات في مطلق التعريف
 بل انما اشتراط في التام فليقل شيئا قيل تعريف الشيء اما بالذات وبالعرض او
 بالمركب منهما او بالكلية عنهما فالاول ان كان جميع الذاتيات في التام والاقبال
 والثاني وهو ما يكون بالعرضيات القرفه يسه رسما مفردا والثالث رسما مركبا
 منها ان اتم التميز عن جميع ما عداه فهو التام والا فهو الناقص واما الرابع فيسعى
 بالمشال لقول النفاة الاسم كزيد والفعل كقرب واكوف لمن ومن هذا القبيل
 تعريف المعقول بالكمس كقولهم الانثى فوة تطبع فيها صور المعقولات كما تطبع

في المرات مثل محسرات وقولهم الجبل كقطعة وعلم النور ما كان استنباطا
 الناقصة بالمشقة اكثر من استعمال التعريفات المشابهة في طلبات المتعدين
 تنبيه اوروان ان كنت بـ بالتعريف فمتنع لان المطلوب بالتعريف ان يكون معلوما
 فيشع عليه لاستيلا تحصيل الاصل وان لم يكن مجهولا فيشع الطلب ايضا لا يشع زوجه
 انفس كالجملان المطلق واجب بين الحرفون المطلوب قد يكون معلوما من وجه
 مجهول من وجه اخر فمن جهة المعلوماتية يتوجه النفس اليه ومن جهة المجهولة يطلب
 فند مشع كما اذا عرفنا الملك بانه موجود بآلة بالوي الى ابنته او موجود بشكل بشكل
 مختلف او غير ذلك ثم ولما لم يطلب حقيقة فمن حيث انه معلوم يتوجه النفس اليه من
 حيث حقيقة المجهولة يطلب النفس فند استيلا فتنال ومنها اراد انواعها من
 ثم ان مباحث التعريفات فوائد كثيرة ولكن في ذكرها عن طلب الكمال فلتعلم عليه
 لنتا كرين لنما فائلا قد عرفت فيما تقدم ان المقصد الاصح من النفس هو
 والحجة والخوض فيه يتوقف على معرفته منه والتميز فربما عن مباحث الاول وادراكه
 في الثاني فلهذا من العلام فيما يتركب منه وهو القضايا فلهذا اول من العلم فيها
 فنقول القضية قول يصدق او كذب المراد بالقول ان كذب فيشمل المعقول والمنقول
 والتمام وغيره والصدق المطابقة للواقع والكذب غير المطابقة له ومعرفته هذا المعنى لا يتوقف
 على معرفة الجزوالقضية فلهذا يلزم الدور فيخرج به المركبات الغير القائمة والتميز الانثنية
 ولذا يخرج الانسان حيوانا لما اذا قصد التحديد او التحديد تصوير وتفتيش ليس
 المحدود على احوال الذهن بوجه ان لا يمتد في شتيوت الحد للحدود ووجوه يخرج فيه الصدق
 والكذب كذات ما اذا لم يقصد التحديد ويخرج انما هو قول القائل قد مر هذا كذا

النفس

١٨
 الى نفس هذا الكلام فانه لا يجوز في الصدق والكذب والاصل ان القضية ما هو
 حكاية عن واقع محض فيه احد ما كذات ما لم يكن كذا كما عرفت فلتعلم ان القضية
 اما عملية واما شرطية قيل لانه ان حكم فيها باثبات شيء او سلبه عنه عملية والاشترطية
 وفيه مناقشة قاطلة وقيل لان طرفها ان كان مفردين حقيقة او كفاية والاشترطية
 وحكاية عن ابن سينا اختياره في الشفا ولا بد في الحكمية من محكوم عليه ويسمى موضوعا
 ومحكوم به ويسمى محمولا ودل على النسبة ويسمى رابطة وحي ان ذلك على زمان كلان
 الناقصة يسر زمانية والافقر زمانية قيل وقد استعبر غير الان من هو قولهم زيد يوقم
 وقيل هو حرف وكذا على كليل الخوي والشيخ الرضي وابن سينا اختياره مع نقل الثاني
 عن جماعة من نحاة البصرة ان ذكرت في القضية ثلثية والافق ثنائية هذا في لغة العرب
 والالفاظ الاخر قليل لغة اليونان يجب فيها ذكر الرابطة الزمانية من غير كذا ابن سينا
 ولغة العجم يجب فيها ذكر الرابطة مثلا ما يفتقد وال عليها قولهم زيد عالم است وعالم به خواجه
 بعد امثالها او بكونها انما هي اوسع وانه انما يتم فيها اذا كان المحمول غير فعل كما مر وما اذا كان
 فعلة في لغتهم فلهذا يجب فيه ذلك كقولهم امد زيد وفتت عمرو زنت بكر وكذنت خالد ومثال
 ذلك وكذا اذا كان الموضوع مقدما في الامثلة المذكورة كما اذا قيل زيد رقت وعمر كذنت
 وبكر زنت وامثالها والقضايا المذكورة ثنائية لعدم ذكر الرابطة فيها فاطلق القول بذلك
 غير حجة نعم يمكن ان يقال ان هذا المثل على بعض اللغات كما هو المتعارف الآن عندنا
 والمراد انهم يقولون في مقدم زيد رقت رقت وكذا في سائر الامثلة قاطلة فيخرج
 انما العلم في القضية ان كان يقع النسبة فوجبه في الاذن جملان او باثبات لينة
 في الاذن ليس كذا واني موضوع ان كان جزيا حقيقيا فالقضية خصوصية وشخصية للكون

الموضوع

فقدن الموضوع تحتها مخصوصا كقولنا زيدان وزيد ليس كروان فان علمنا ان كان
 الحكم على نفس الطبيعة ذلك العلم فان طبيعة لكون الموضوع نفس الطبيعة كقولنا
 الانسان نوعان فان على افراد ذن لم يبين كمية الافراد فمهمة لا حال البيان
 بلزومية انهم صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعضها فردرة كقولنا لا
 حيوان والانت ليس كروان يبين كمية الافراد الموضوع خصوصا وسورة لاشتمالها
 على صور يبين كمية الافراد ^{لا يغير من القضايا في العلوم} الا المحصورة فلهذا
 من الاقتصار على بانه فنقول المحصورات على اربعة اقسام لان الحكم على جميع الافراد
 او بعضها وعلى التقديرين لا باللبس والايجاب ان يكون الحكم فيها على جميع الافراد
 الموضوع بالايجاب فوجبة كلية وسورة كل والام الاستغراق وما يفيد معناها كقوله
 كل الان حيوان ونفظة من هذا الكل الافراد الذي معناها كقوله في هذا الكل المجموع
 معنا جميع الافراد اما ثانياه وهو ما فان الحكم فيها على جميع الافراد بالسلب كلية
 وهو ما لا يشك ولا واحد وقوع المكرة في سياق النفي وما يندو وهو ما لا يشك من الان
 نحو ما لا ثلثه وهو ما فان الحكم فيها على بعض الافراد بالايجاب فوجبة جزئية وهو ما لا يشك
 ووقع في سياق الاثبات نحو بعض الان حيوان وجائى الان ادر جل والانت
 وهو ما فان الحكم فيها على الافراد بالسلب كلية جزئية وسورة ليس كل وليس بعض ليس
 وما يسويها في ليس كل ان بجانب وليس بعضه كما في الفرق بين ليس كل
 وغيره ان الاول دال على رفع الايجاب القطر بالمطابقة وعلى السلب الجزر بلا التزام والثاني
 بالعكس ^{التي} فاما من ان الحكم في المهمة والمحصورة على افراد الموضوع هو مذاهب
 متفرقة المتفقين وقال في ذلك بعض المحققين في بعض تحقيقاته وقال

التحقيق

التحقيق ان الحكم في جميع انواع اعتقائنا على نفس الطبيعة الا انهم في الطبيعة قد قد
 من حيث انما يشك واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الافراد لا يندو
 الى افرادها كالنوعية فيها من المثل ولذلك لا يصلح الحكم عليها للتخصيص والتعميم بل
 هي شخصية كما يشهد علمهم الشيخ في كتيبه وفي المهمة اقتدت من حيث هو
 زيادة فيصالح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم وفي المحصورة اقتدت
 حيث يصلح للتطبيق على الجزئيات لا على ان يكون هذا الرصف في الهابل على نحو
 تصلح للتطبيق على الجزئيات فلهذا لم يعد الى الاشتمال على جميعها وهو
 الى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهمة والمحصورات على الافراد الا بالكون بمعنى
 ان الحكم رفع على شيء يندو منه ذلك الحكم الى الفرد ينطبق عليه كيف لا والمعلوم عليه
 ليس الا ما مر الى اصل في النفس وهو الطبيعة هو الافراد انهم كلامه وهو بل هو
 يبين القادح في لف لا يطبق عليه القوم خصوصا المتأخرين منهم ولذا الكتفيا في هذا المقام
 بزيادة فانه اعرف براده ^{تبيان} فداستقر طريقة القوم في باب القضايا والاثبات
 عبرة عن الموضوع بلقطج وعن الممول بلقطج انهم كلاما لوجوب فالمراد الموضوع هو ذلك
 القادحين الاختصار وتعيم القواعد ثم اذا قبل كل ج ب فالمراد من ج ذات
 الموضوع وما صدق عليه لا وصفه العنوان الذي هو المفهوم وضرب العنوان وعنوان الموضوع
 اما نفس حقيقة الذات والمصادق فالان في كل الان حيوان فان الحكم كما مر
 الافراد الانسان من زيد وعمر وكبر مثله وحقيقته ليست الا الحيوان الناطق الذي هو
 من لفظ الان والجزء الحقيقة كقولنا بعض الحيوان ناطق فان الحكم على الافراد الحيوان
 وليس في الخارج من افراد الا زيد وعمر وكبر مثله والحيوان جزء الحقيقة لما خارج عن

كقولنا كل انش

كون كل من حيوان ذن اذا ما نشئ في الخارج ليس الافراد الحيوان والمأشرف
 عن حقيقة فحصل الكلام ان مفهوم القضية يرجع الى عقد بين عقد الوضع
 انصاف ذات الموضوع بوصفه العناني وعقد كمال وهو انصاف ذات الموضوع
 بوصفه الجول والاول تركيب تقيدي والثاني خبري والاحكام انما هي الافراد
 على التحقيق سواء كان الموضوع ذات او صفة او عرضا عما هو غير تام ان صدق وصف
 الموضوع على ذاته بالامكان نفس الامر عند الفاعل عند ان سببا ففعل كل
 ان حيوان مثلا على الاول كما يمكن ان يصدق الانسان وان لم يصدق عليه
 قط يصدق عليه كحيوان وعلى الثاني كما يصدق عليه الانسان بالفعل اي في الحقيقة
 الماضية والجول والاستقبال صدق عليه كحيوان وكذا القدر في الاله ففعل لا يشي
 من الانسان في الاول لا يشي صدق عليه الانسان بالامكان وان لم يصدق
 صدق عليه كحيوان في الثاني لا يشي صدق عليه الانسان في احد الازمنة صدق عليه كحيوان
 عليه كحيوان ارشاد اعلم ان بعض من قسم القضية باعتبار الوجود الموضوع قسمين
 اول كل ج ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وبسبب حقيقة واخرى بحسب كبري
 عن التام وبسبب خارجية الاول فلهذا ما حكم فيها على كل ما قد وجوده من افراد الموضوع
 ذن لم يكن له فرد في الخارج اصلا كقولنا كل غنقا طان كرم في افراد المقدره فقط فغنا ح
 كما لو وجد كان غنقا فهو له فردان فان له وجود فيه فالكلم في افراد الوجوده والمقدرة معا كقولنا
 كل انسان حيوان فغنا ح طان لو وجد في الخارج كان انسان فهو حيوان واعتبر في هذا
 مكان وهو الموضوع في الخارج لا نفس وجوده وان كان ممثلا لئلا يلزم عدم صدق

قضية

قضية كلية غالباً اولاً اعتبر نفس الغرض لا يصدق على ج ب لان ج ليس ب لوزن
 وجوده كان ج وليس ب فيصدق بعض ما لو وجد كان ج فهو ليس ب وهذا
 القضية الاولى وهكذا اذا كانت خبرياً كما عليك فيما تقدم عند من ذهب الى ان
 سين في صدق وصف الموضوع على ذاته من ان العنوان على الذات بالامكان نفس
 الامر عند الاول وبالفعل عند الثاني يمكن الاطلاع على عدم الاحتياج الى ذلك التقيد
 قيد الامكان لان ج ليس ب لا يصدق عليه ج في نفس الامر على الذي بين يدي
 قول كل ج ب نعم لو لم يعتبر امكان صدق العنوان على ذات الموضوع بحسب نفس الامر
 الكف بحد فرض صدق او امكان فرض صدق عليه كاني صدق وصف الله على جزئية لا صفة
 التقيد او الثاني فلهذا ما حكم فيها على الافراد الموجودة في الخارج ففعل قولنا كل ج ب هذا
 الاعتبار كما صدق عليه ج في الخارج صدق عليه ب في الخارج سواء كان انصاف حال كالم
 اقبله او بعد لا يشترط القضاة ما يحتمل حال كالم فترا يصح على هذا التقدير ان يظل تام
 مستيقظا معبراً عنه وهو ج ب في الخارج في صدق عليه التام في احد الازمنة وان لم يصدق عليه
 الاصفان في وقت واحد وادرك في هذا التقسيم بانه غير صريح لان ترى قضايا لا يمكن اخذها باحد
 الاعتبارين وهي التي موضوعها ممثلة كقولنا شراب البارد مشبع وظل مشع معدوم
 امثال ذلك وقواعد الفن يجب ثبوتها بالبيع الافراد واجب عنها بانهم لا يزعجون
 القضاة في التفسير حتى يرد عليهم ذلك بل عنهم عنوان القضية المشتبه في العلوم
 مأخوذة في الغالب باحد اعتبارين واما القضاة بالحق لا يمكن اخذها بعد من الاعتبارين فلم
 يعرف بعد احدهم وشمول القواعد ونعيمها انما هو بقدر الطائفة البشرية وبعض اخر لا يصلح الفرار

عن هذا

عن هذا لا بد من ثلث القسمات **الاولى** لا بد في العوالم من وجود الموضوع ذن **العلم** على الموضوع **الموجود**
في الكون فهو حيوان في الخارج ففيه رتبة فربما كان على الموضوع الموجود في الخارج مقدار كمثل
انسان حيوان معتران كل ما وجد في الخارج كان انساني فهو على تقدير وجوده حيوان في
الحقيقة وان كان على الموضوع الموجود في الذهن كقولنا شريك البار منع بمعنى كماله
في العقل وبفرضه العقل شريك البار في موضوع في الذهن بل منع في الذممة
وبعض اخر ثلث القسم **ربما** قد قال **الاولى** ان يتن احوال الاشياء ثلث قسم
فتم **الاول** انساني والذممة وانما رتبة الحقيقة المقيدة وبذلك قسم في **الاول**
كالزوجة للامير والعزوة للثلاثة امثالها **والثاني** فحق الموجود وانما رتبة الحركة
والسكران والامانة والذممة **والثالث** او امثال ذلك **والثاني** فحق الموجود والذممة
كالكلية والجنسية والذممة والعرفية وعمر ما ينبغي ان لا يغير ثلث تقاضا باحدهما يكون
الكل منهما في جميع افراد الموضوع ومني اذ خارجا محققا ان اذ مقدر كالقضاء بالثلاثة
الحاسبة ويسمى من قسمه حقيقية ونامية ما يكون الكل فيها محققا بالافراد الحاسبة مطلقا
فحقا اذ مقدر كالتقاضي الطبيعية ويسمى من قسمه خارجية ونامية ما يكون الكل فيها محققا
بالافراد الذممة كالتقاضي المستعمل في المنطق ويسمى من قسمه ذممة ونامية انما رتبة تقاضا
تتمه لا يجوز اعتبار كون القضية حقيقية وخارجية في الموجبة الكلية كذلك كونه
الخزنية والاسمية ايتم كونه بعض الانسان حيوان وبعض العقاب طائر ولا شيء من
بعض الاشياء من العقاب والاسم لا تستلزم وجود موضوع الموجبة فيقع ان
لا ليس شريكا لانا اذ المعدوم مسبب عنه كل مفهوم تقاضا **بمقبرة** القضية

٢١
 كقولنا
 اما معدولة او محتملة لان حرف السلب ان جعل جزءا من احد طرفيها او كليهما
 كذا او غير كذا ولا تأمل فسر المعدولة المرفوعة والمجموع والطرفين للمعدول حرف السلب
 فيما عن اصيل وقصده والافسر المحتملة سواء كانت موجبة او سالبة وربما يفسر المحتملة
 بالموجبة ويسمى السالبة بسيطا فليس كل شتمل بحرف السلب من القضايا سالبة
 بل لا اعتبار بالذي يجب والسلب فان كانت النسبة ايجابية فهي الموجبة وجوديا
 كان الطرفان او عند مينا والافات لية والسالبة بسيطة اعم منهم من الموجبة المعدولة
 المحمول لصدق السلب عنه عدم الموضوع كما مر بجلدنا اثباتا فانه يستلزم وجود
 المثلثة له فكما صدقت المعدولة صدقت السالبة ولا عكس كليا فان صدق شريك
 الباري ليس بصيرا ولا يصدق شريك الباري غير بصير او مقادير الاولى سلب البصيرة عنه
 وهذا يقتضي ان يكون موجودا بجلدنا الثانية فان مقاديرها بنوت عدم البصيرة وهو يقتضي
 وجوده كذا قيل وفيه عدم مذكور في موضعه ولا يذهب عليك ان هذا مبتدأ على اكفافية
 المتعبرة في العلوم في الحقيقة والخيالية واما اذا اعتبرنا الدنيا ايضا فندفان افراد شريك الباري
 وان لم يكن موجودة في الدنيس فندفان في اثبات عدم البصيرة لها از الموجبة لا يستلزم
 وجود الموضوع والما وجوده في الخارج فندفان مفضل فندفان قائل نسبة المحمول
 الى الموضوعات لا محالة كيفية في نفس الامر بكيفية كالفروية والاضروية والادام ولا
 حرام وامثال ذلك ويسمى تلك الكيفية مادة القضية وعلم العقل بتلك الكيفية في
 القضية المعقولة واللفظ الدال عليها بالوضع في الملفوظ يسمى جهتها والقضية
 المشتملة على ما يدل عليها تسمى موضوعها لاشتمالها على البهنة وربما يسمى رابعة

ومنه يعلم ان واقف الجبهة فاذة القضية صادقة والافكاذية جبانة ان المدة وجودي نفس الامر
 وجودي العقل وجودي العبارة ولا يجب مطابقة العقلية والمطابقة لما في نفس الامر لكان الخطأ
 مستلزما لغيره من نسبة من بعد من نفس الامر ان فرما يحصل في عقلك اننا انسان
 فتعبر عنه بانه انسان وربما يحصل في نفسك انفس فتعبر عنه بانه نفس قلنا اننا لا يوجد
 في نفس الامر وجودي عقل وجودي العبارة فاني العقل قد يوافق في نفس الامر وقد لا يوافق
 وكذا في العبارة اذ لو افاد في العقل والعبارة لا يجب موافقة لما في نفس الامر فاعلم ان النسبة
 نسبة الجبرانية الى الانسان كيفية كيفية الضرورية في نفس الامر فان قلت لمكان حيوان
 بالضرورة وانما تحدث بذلك ايتم نقد واقفي اليه المادة وان قلت كل ان حيوان لا
 بالضرورة فقد خالفنا القضية الاولى صادقة تتوافق الجبهة المادة والثانية كاذبة تتوافق
 الاحمال الموجهات التبرجت العادة بالبحث عن عقل ثلث عشرة وقبل خمسة عشر
 لا تختلف في المركبات منها فانها سبع القابل للاحتكاف في الروايات منها في العقل
 ست وعشرون ثمان من الضرورية الدائمة والوقعية والمنشئة المطلقات والمنشئة والوقعية
 والمنطقية والممكنة العادات والادوات اسقط الوقعية والمنشئة منها والمركبات في الضرورية
 والوقعية والممكنة الى اقسام والوقعية والمنشئة والوجودية والضرورية الدائمة **تفصيل**
 الكيفيات المعبره في الموجهات اربع الضرورية الدائمة والاطلاق والامكان فندبر اولها
 من بيان تلك الكيفيات ثم الوضوح في بيان الموجهات فتقول اما الضرورية فالحال بها اعتبار
 اتفاق نسبة المحمول عن الموضوع اما ما دامت ذات الموضوع موجودة فيسبغ الضرورية
 لو ما دامت متصفه بالوصف العوضاني فيسبغ الضرورية الوصفية لاني وقت نسبة الضرورية

الوقعية فالامر

الوقعية والادام فالمراد به عدم اتفاق النسبة عن الموضوع مادام الذات فيسبغ الضرورية الدائمة
 وما دام الوصف فيسبغ الدوام الوصفية وهو عكس نسبة الضرورية الدائمة والوصفية او كما
 يشعرك انك كما عن شئ فهو دائره ولا عكس او يكون ان يكون شئ ولا يستعني انك كما
 عن ذلك الشئ وما به تلاق فالمراد به تحقق النسبة للموضوع في احد اذنه فو انما هو الدوام
 والضرورية كما لا يخفى واما ان كان فالمراد بطلب الضرورية عن بجانب الخاف وهو ان
 الثالث اذ قد عرفت ذلك فاعلم ان الضرورية المطلقة هي كونه في الضرورية نسبة المحمولى الى الماهية
 ذات الموضوع متوجبة كونه في ان يكون بالضرورة وبما من ان لا يكون بالضرورة
 ضرورة مشتملة على الضرورية ومطلقة لا تطلق الضرورية وعدم تقييدها بوصف ادنى والدائمة
 المطلقة هي التي علم في عدم نسبة المحمول للموضوع ما دامت الذات موجودة والمثال ما من
 بابدال الضرورية بالدوام وكذا وجه التسمية وبما علم من الادوار قد عرفت وجه فيما تقدم والوصفية
 المطلقة هي التي علم في الضرورية ان نسبت في وقت معين كقولنا بالضرورة كونه في وقت حيلولة
 الارض بينه وبين الشمس ولا شئ من الضرورية في وقت التربع بالضرورة سميت وقتية
 مطلقة لتقييد الضرورية بالوقت عدم تقييدها بالزمان المنشئة المطلقة من الترخي في
 بالضرورة النسبة في وقت من الاوقات كقولنا كذا في وقت معين وقتا بالضرورة
 ولا شئ من الان في متغير وقتا بالضرورة سميت متغيرة لانت وقت الضرورية
 فيجاء والخلاف كما مر في الوقتية واما علم من الضرورية لانه كما صدقت الضرورية مادام الذات
 صدقت في وقت معين وقتا ليس كما صدقت الضرورية في وقت معين او وقتا
 بالضرورة مادام الذات مستلزمة كما صدقت لمرات حيوان مادام اننا بالضرورة

كل ان حيوان

من جوبان في وقت النظر يوم كذا وقتا بالضرورة ليس كل صدق كل قهر فخر
 ما دام شرطه بالضرورة وهو شرطه من وجه من الدائمة في الجملة في الضرورية
 واما في القياس الدائمة في سائر كل تلك متحركة واما في القياس الدائمة
 فيها فخر من كمال في مختلف وقتا بالضرورة في كلولة العرض والامانة في مختلفا
 المتشعبة المطلقة اعم من الوقتية المطلقة لانه كما صدق بالضرورة كل قهر مختلف
 وقتا بالضرورة صدق كل قهر مختلف وقتا وليس كل صدق كل انسان مشفق
 وقتا بالصدق في وقت معين لانه ربما لا يتوافق المعين مع وقت ما بالضرورة
 العامة في زمان الاول بالضرورة بشرط الوصف وهو شرط حكم في ضرورة النسبة
 بشرط كون الذات متعينة بالوصف بمعنى ان يكون للوصف مدخل في تحقق تلك
 الضرورية كقول كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا بالضرورة ولا شيء من الكاتب ساكن
 الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان الوصف الكتابية مدخلا للضرورة متحركا لكونه دائرة مدارها
 فخر تحققت الكتابية تحققت الضرورية والثاني بالضرورة ما دام في التي حكم في ضرورة النسبة
 في جميع اوقات الوصف ولا يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورية كقول كاتب ان
 بالضرورة ما دام كاتبا سميت بالضرورة لاشتمالها على الشرط وعامة لكونها اعم من بالضرورة
 اعم من كاتبا والنسبة بين بالضرورة بشرط الوصف وما دام في العموم من وجه لصدقها
 في كونه مختلفا من كونه في زمان في بشرط كونه مختلفا في وقت كونه مختلفا وصدق
 للادعوان الثانية كقول كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فانه لا ينعى ان في بشرط
 كونه كاتبا ولا يصح ان في وقت كونه كاتبا فان الكتابية بالضرورة بشرط تحقق الضرورية

غير ضرورية اصطلاح بالضرورة بها المراد صدق الثانية من الاولى في كونه كاتبا حيويا
 بالضرورة اذ لا دخل للكتابية في صدق الموضوع في تحقق ضرورة محوانية لذاته
 فلا يصح تقييد الضرورية بشرط كونه كاتبا وهو ظاهر بالضرورة بالصدق الاول اعم من وجه من الضرورية
 والدائمة وبالصدق الثاني اعم من الاولى من وجه الثانية وبالصدقين اخير من الوقتية
 بالضرورة والعرفية العامة بالضرورة فيما يدوم النسبة ما دام اتصاف الموضوع بالوصف
 العرفاني كقول كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ولا شيء من الكاتب ساكن
 الاصابع ما دام كاتبا سميت عرفية قبل لان العرف يفهم بالمعنى من السالبة اذا
 الملقية حتم اذ قبل لا شيء من التام بمستقيظ الفهم العرف ان المستقيظ مستوي
 عن التام ما دام كاتبا فلا دخل للمعنى من العرف نسبة اليه اشراد وان تحبص الفهم بالسالبة
 غير كاتبا كما يفهم العرف هذا المعنى من السالبة يفهم من الوجبة ايقا اذ جعل حرف السلب
 جزءا للمحول بان في ان التام غير مستقيظ وقد يكفي بان هذا المعنى لما اخذ من
 وكان الشايع في الاستعمالات العرفية هي السالبة لا المعدولة المحول حتمانه
 يمكن ان يبق اهل العرف لا يباينون يستعملون مثل هذا القضية الا نادرا كما
 النادرة فكانهم لا يفهمون هذا المعنى الا من السالبة فصع التخصيص المذكور عامته لانها
 اعم من العرفية اذ صفة التي هي من المركبات وهي اعم من الحكم من القضايا المذكورة
 في الوقتية بالضرورة فاعلم من وجه منها والمطلقة العامة هي التي حكم فيها بفعلية النسبة
 كقول كاتب مشفق او بالطلاق العام ولا شيء من الانسان يمشق بالفعل
 بالطلاق سميت مطلقة لان القضية اذا لم يقيد بامد القيود بل الملقية بفهم منها

في معرفة لاف التثنية وذا انفسان موقته واجه

الفردية المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة
الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة	الضرورة المطلقة

الاول من الرباات المتبعة المشروطة انصه وهو المشروطة العامة المفيدة
بالاحكام الذاتية مثال الموجبة بالفردية ككتاب متحرك للاصابع ما دام ثابتا
لا دائما لاشئ من الكتاب متحرك للاصابع بالفعل ومثال الالب لاشئ
من الكتاب بكن للاصابع ما دام ثابتا لا دائما لاشئ بكن الانبياء
بالفعل وهو مباينة للضرورة والدائمة العامة المقيدة بالاحكام الذاتية
الموجبة فخر بالديم ككتاب متحرك للاصابع ما دام ثابتا لا دائما اي لاشئ
من الكتاب متحرك للاصابع ما دام ثابتا لاشئ من الكتاب بكن
الاصابع ما دام ثابتا لا دائما لاشئ بكن للاصابع بالفعل وما لم
مطم من المشروطة انصه ومن وجهه من الوقفية والمنشئة المطلقين

والمشروطة

بما انفسان موقته واجه

والمشروطة العامة ومباينة للضرورة الدائمة واخص مطم من الباقية التثنية
منها الوقفية وهو الوقفية المطلقة المقيدة بالاحكام الذاتية فموجبة لكل
لمن تخفف وقت احتمولة بالضرورة لا دائما لاشئ من التثنية
بالفعل والالب لاشئ من التثنية وقت التثنية بالضرورة
لا دائما لاشئ من التثنية بالفعل وهو مباينة للدائمتين واخص مطم من
المطلقين ومن وجهه من العاقبتين داعم مطم من المشروطة انصه ما دام
الوصف ومن وجهه منها بشرط الوصف ومن العرفية انصه الرابعة
المنشئة وهو المنشئة المطلقة المقيدة بالاحكام الذاتية فموجبة بالضرورة
كل ان متفلس وقتا لا دائما لاشئ من الان بمتفلس
بالفعل والالب لاشئ من الان بمتفلس وقتا بالضرورة لا دائما
الان بمتفلس بالفعل وهو مطم من الوقفية ومن وجهه من الوقفية المطلقة
سرا القضاية كوقفية انصه منها بالوجودية بالضرورة العامة المقيدة
بالضرورة الذاتية فموجبة لاشئ بكن بالفعل بالضرورة
الان بكن لاشئ بكن بالامكان العام والالب لاشئ من
الان بكن بالامكان العام بالفعل بالضرورة لاشئ بكن
بالامكان وهو انصه مطم من انصه الوقفية ومن وجهه من الدائمة
والوقفية العاقبتين والمطلقين واخص مطم من المطلقة والممكنة العاقبتين
ومباينة للضرورة الدائمة ومنها الوجبة والدائمة وهو المطلقة العامة المقيدة
بالاحكام الذاتية فموجبة لاشئ بكن بمتفلس بالفعل لا دائما لاشئ من

بمتفلس

بانفصال من احض من الاضورية والمطلقة الممكنة العتبات وانما من
 من اني متين ومن ان لية من الممكنة انما من الممكنة العامة المقيد
 بلاضورية الطرف المدان معنى في حكم سلب الضرورة عن ايمان المرافى
 والمخالف والموجبه يظهر ان كانت بالامكان ان تخص معنى ثبوت الكسبة
 وسلبها ليس الضرورية لذات الذات فمعنى الموجبة والسالبة
 واحدة لغيره في السلب ولا يجب باللفظ فان اشتملت على السلب كانت
 سالبة والا فموجبه ومن اعلم من ان مقتضاها من المركبات لان تركيبها من
 فلتين احدهما موجبه اعلم من جميع الموجهات واخر سالبة اعلم من
 جميع السوالب واعلم من وجه من الدائمه والمشرطه والعرفيه
 العتبات والمطلقة العامة والوقائين واخص من الممكنة العامة
 ومباينه للضرورية المطلقة فقد ظهر ان الممكنة اعلم من القضايا بالثبوت
 ومرباها في البراق قد عرفت مما فصلناه في مفادى الكلام في علم
 قد عرفت فيما سبق ان الشرطية هو لا يكون الحكم فيها باثبات
 لشيء او نفيه عنه في علم انما من قسمين متعدد ومنفصله لمتصله
 الشرطية حكم فيها للاتصال بل من نسبتين او سلب سواء كانت ثبوتية
 ان كانت الشمس طالعة في النهار موجهه او سلبتين نحو ان لم يكن
 طالعة لم يكن النهار موجهه او مختلفتين بان يكون الاول الايجاب والثانيه
 سلبية نحو ان كانت الشمس طالعه فليس الليل موجهه او العكس

نحو ان لم يكن الشمس طالعة في الليل موجهه او منفصله من الشرطية حكم فيها
 بالاتصال بين النسبتين او سلبية كما مر في المتصله فيجب جزمها بالاول
 مقدمه التقديره في الذكر غالبا والنازع في التكرار لذلك ^{١٧} **فصل**
 المتصله عن قسمين لزوميه واثباتيه فاللزوميه ما كان حكمه بالاتصال فيها
 لعلاقة بان يكون المقدم عدله للنتيجه كما مر في معذولته في ان كان زيد يسرع فهو مجرم او يكون
 معذول لعدله واحد كما في ان كانت النار موجهه في العلم منتهى او يكون احدهما
 مضائق للآخر كما في ان كان زيد بالعمرك ان عمر آتية فالاثباتيه ما ثبتت كذا ذلك
 قوله ان كان اجماره مضافا لثبوتها في اطلاق اذ لا علاقة بين اجماره وطقن الا ان
 ان منفصله في ثلثة اقسام الاولى الحقيقية وهو الشرطية حكم فيها بالثبوت او سلبية
 صدقا وكذا بقوله هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا اي ان كان فليس فردا
 وان كان فردا فليس زوج ولا يكون صدقه عنهما الثانية المانع للجمع والشرطية حكم
 فيها بالثبوت او سلبية صدقا فقط نحو هذا الشيء اما جوا او جرفا انه لا يجوز اجتماع
 الجوزية والشجرية في شيء واحد وليكن يجوز فصلا بان يكون الشئ اما مثلا في
 الثالث مانعة المحذور وهو الشرطية حكم فيها بالثبوت او سلبية كذا فقط نحو ان زيد
 البحر وان لا يفرق فانه لا يجوز رفع النسبتين مع التلاخيص المغيرة للاثبات
 البحر ويفرق ويجامعهما بان يكون زيد في البحر ولا يفرق وكل منهما عند غيره
 ان كانت الشئ في لذات الجزيين كما مر والاثباتيه كقولك لا يفرق الله تعالى
 اما احدهما كانت اذ لا منافات بين الكسبة والسوالب فانما قد يجتمعان
 كما في النسخ العتبات اذ لا منافاة اما لا يفرق وكانت اذ لا منافاة

ولا كانت فالاولى الاتفاقية حقيقية والثانية مانتة جميع اتفاقيات والثالثة
مانتة فخر اتفاقية وامثلة السواب نظير ما ذكرنا من في المراتب تسمية
از قد عرفت ان الحكم في ما شرطية اما بالاتصال او الانفصال واعلم ان
الحكم فيجب ان يكون على جميع تقادير المقدم فكلية وسرور في المنفصل
الموجبة كما ومتروكه وما في معناها وفي المنفصلة المرجبة ابدانها ^{او دائر} ^{او دائر}
وما يرد عليها قولنا كما كانت الشمس فانها موجودة ابدانها ان يكون
المعدود زوجا واما ان لم يكن كذلك ليس التسمية وفي معناها ان يكون
التسمية اذا كانت الشمس طالعة في الليل موجود واليسر التسمية اما ان يكون
طالعة او كان النهار موجود او الا فان كان على بعضها مطلقا في التسمية وسرور كما قد
يكون في المرجبة مطلقا وقد لا يكون في السالبة مطلقا كقولنا قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة فانها موجودة وقد لا يكون اذا كانت طالعة في الليل موجودة
وقد يكون اما ان كانت واما ان يكون حمادا وقد لا يكون اما ان يكون هذا
حيوانا واما ان يكون جسمنا وقد تحصل بوجوهية السبع من ادخال حرد
السبع في السور الكلية ككل ليس واما واما مثلها بتقريب مائة
في الجملة وان كان على بعض معين شخصية نحو ان حيتى اليوم ^{الظهور}
فكر مستك والاهملة وسرور او وان واما بلا قيد مشيدان كانت الشمس
طالعة فانها موجودة واما ان يكون هذا الشيء ^{فخر او فخر} ^{بينها} ^{بينها}
لاول الشرطية اما مركبة من الجملتين او منفصلتين او منفصلتين اولى
مختلفتين فخرها في الاصل قضية تامة خرجت يدخل ادوات ^{الاشارة}
او الانفصال عن التسمية مثلا قولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان في

كان زيد

كان زيد انسانا وزيد حيوانا واما جملتان تامتان الدلالة ثم لم لا يلفظان
خرجت عن التسمية فليست تامتين بحيث يصح السدس على اوجه
بما احتاجت للاول الى انضمام الثانية الثانية شرط الشرطية لا يترفع على صحتها
طرفها بل على مطابقة الحكم بالاتصال والانفصال للواقع فان لم يكن الواقع
ضادته والافاؤنة فيوزع مع كذب الطرفين وان الشرطية موجبة او سالبة متعلقة
كانت او منفصلة نحو ان كان زيد حمادا فهو ناسا وان كان حمادا فهو جسم وليس
ان يكون الثلثة زوجا او منفصلا يثبت يمين شخص على ما قلنا مائة كذا
من الامثلة **قاعدة** من جملة احكام القضايا الشافقة وهو اختلاف
قضيتين بحيث يلزم من صدق كل كذب للآخر فبالعكس فبقية ^{الاشارة}
خرج للاشتر والقضيتين بالقضيتين صرح اختلاف الفدرات ويقولنا يلزم من
صدق الخ خرج اختلاف الواقع من الجزئين فانها قد يعقدان معا قولنا
بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس انسان ويقولنا بالعكس
اختلاف القضيتين فانها قد يكذبان كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من
الحيوان انسان **مبصر** التقيان اما شخصيتان او محصورتان وعلى
التقديرين اما موجهتان او غير موجهتين والاشارة اربعة الشخصية موجهة
وغير موجهة ومحصورة كذا الت اما الشخصية غير موجهة فشرطها الاختلاف
في الكيف والاشارة في النسبة ولكن لا تحصل للاشارة والمذكر الا في ضمن
الاشارة وفي الاشارة الثمانية الموضوع والمحمل والزمان والمكان والشرط

والاضافة

والإضافة والجزاء والعدد والقوة فإنه لو لم يتحد واحد من الالام المذكورة
لم يتحد النسبة لم يكن بين القسيتين شافص اسلا لا اختلاف مورد للايكات
اعتر النسبة اكلمية وقد يعبر عن ذكر من الاستداد بانكاد الموضوع والمحل
بانضمام وحده الشرط والجزاء والعدد في ذلك للموضوع والبواقي في وحده
المحل والامحدة تقع زالت كالمشروط فيها الا خلاف في الكم ايضاً بان
يكن احديهما كلمة والآخر جزئية اذ لو لم يختلفا كما لم يكن شافص بينهما
كما مر من الية لاشارة قيد الجزئان اما يتصادقان لا اختلاف الموضوع لالاكاد
والكم وبعبارة اخرى لا حاجة الى اعتبار هذا الشرط بعد اعتبار الوحدة في الموضوع
فان يعنى الجوان المحكوم بها في غير المحكوم عليه يتبين ان ذلك قد اثر
لهذا الاشتراط واجب بان تترك المنطق في احكام القضايا الى نفس الكلام
لا الى خصوص الموضوع فلو لوحظ في الجزئين نفس المفهوم لم يكن شافص بينهما
واما تعين الموضوع فاما اخر خارج عن نظر المنطق واما الوجه متفق فالك
كلمة يترك فيها الاختلاف في الية ايضاً لجواز كذب الفردتين في كل
ان كانت بالضرورة ولا شئ من الالان كانت باليات بالضرورة
وصدق المنطق في كل ان كانت بالامكان العام ولا شئ من
الان كانت باليات بالامكان العام والى صدان المخصوصتين بشرط فيها
الاختلاف في الكيف والكم في النسبة وفي المصورتين للاختلاف في الكم
ايضاً وفي الموجهتين للاختلاف في الية ايضاً في الشرط والمخصوصتين اثان

وفى المصورتين

٢٨ وفى المصورتين ثلثة وفي الموجهتين اربعة **تبيا** قد جرت
العادة بتخصيص البحث في احكام القضايا بالموجهات لاشتمالها على
المصدرات ايضاً لانهما من اقسامها كما عرفت في بحث عسبها
يعنى عن البحث من المصدرات فتقول تقبض كل شئ في رفعه
الضرورة رفعها وتقبض الدوام رفعه فتقبض حكم بالضرورة للايكات
السلب قضية حكم منها يرفع تلك الضرورة وتقبض حكم فيها بدوام للايكات
او الدوام السلب قضية حكم يرفع ذلك الدوام ورفع الضرورة وهو عين امكان
الطرف المقدم فتقبض الضرورية للمكنة العامة برفع الدوام فتقبض مفهوم
من القضايا المعبرة الا انه يلزم سلب الطرف المقابل فذلك لان تقبض الدوام
المطلقة العامة يجوز اسمية اللازم باسم الملزوم توخي تعبير الضرورية المطلقة
العامة المحي لفه لها في الكم والكيف بالعكس لان ضرورة للايكات تقبضها
الضرورة تقبض سلب امكان السلب ومعناه سلب ضرورة للايكات
وهو عين امكان للايكات وامكان للايكات تقبض سلب امكان
للايكات ومعناه سلب ضرورة السلب وهو غير ضرورة السلب
امكانها عين ضرورة للايكات فتقبض كل ان جسيوان بالضرورة ليس
الان جسيوان بالامكان العام وبالعكس فتقبض لاشتمالها على
بالضرورة تعبر لاشتمالها على امكان العام وبالعكس وتقبض الدوام المطلقة
العامة المحي لفه لها في الكم والكيف وبالعكس لان جسيوان للايكات تقبضها
للايكات وسلب جسيوان للايكات بضرورة فعلية السلب وهو ام السلب تقبضها

السلب محام

السلب واما السلب فيزعمه فعلية للابواب فقيض لكل متحرك وانما
 ليس بعض الفلك يتحرك بالفعل وبالعكس وتقيض لاشئ من
 ساكن وانما بعض الفلك ساكن بالفعل وبالعكس ثم انهم اعتبروا
 في هذا الباب قضية نسبتها الى المشروطه العامل كنسبة ممكنه العامه
 الى الضرورة المطلقة وسموها ممكنه وقضية اخرى نسبتها الى العرفية العامه
 كنسبة المطلقة الى الدائمة وسموها جنسية مطلقة وانما نسبة الى الزمنية
 المطلقة نسبة الممكنة الى الضرورية وسموها ممكنه وقضية رابعة نسبتها الى
 المشرقة المطلقة نسبة الممكنة الى الضرورية وسموها مشرقة ممكنه ثم قد تقيض
 المشروطه العامه الجنسية الممكنة المخالفه في الحكم والكيف وبالعكس فبما
 ما قدمنا في الضرورية فقيض لكل متحرك الاصابع ما دام كائنا بالضرورة
 وليس بعض الكات متحرك الاصابع حين هو كات بالامكان العام
 وبالعكس وتقيض لاشئ من الكات ساكن الاصابع ما دام كائنا بالضرورة
 وبعض الكات ساكن الاصابع حين هو كات بالامكان العام
 وتقيض العرفية العامه الجنسية المطلقة تقرب ما هو من الدائمة
 فقيض لكل كات متحرك الاصابع ما دام كات وانما بعض الكات ساكن
 يتحرك للاصابع حين هو كات بالفعل وبالعكس وتقيض لاشئ
 ثمر من الكات ساكن للاصابع وانما ما دام كات بعض الكات
 ساكن الاصابع حين هو كات بالفعل وبالعكس وتقيض الزمنية

المطلقة

الحكمة

المطلقة الممكنة الزمنية وبه قضية حكم فقيض ما يمكن الايجاب والسلب
 ووقت المعين يتقرب ما هو من الضرورة فقيض لكل متحرك بالضرورة
 وقت الجليد وبعض القمر ليس متحرك وقت الجليد بالامكان وتقيض المشرقة
 المطلقة الممكنة الضرورية وسموها مشرقة ممكنه ثم قد تقيض المشروطه العامه الجنسية
 الممكنة المخالفه في الحكم والكيف وبالعكس تقرب ما قدمنا في الضرورية فقيض
 كات متحرك للاصابع ما دام كات بالضرورة وبه قضية حكم فقيض ما يمكن الايجاب
 او السلب ووقت فقيض كل كات متحرك وقتا بالضرورة ليس بعض الكات
 بتقريب وقتا بالامكان العام وتلك القضايا الاربع ما وعدنا ان فيما تقدم من
 القضايا البسيطة التي لم يعدوا من الباطل ولم يخرجوا عن البحث فتمت على القول
 تنظيم ما تقدم هو البحث عن نقض الباطل واما المركبات فليدركت مفاهيمها
 مركبة من تقسيم مختلفين كيف تقيض كل منهما هي يزعم من رفع احد جزئين معا تقيض
 كل مركبة باحقيقة قضية منفصلة مانعة للضرورة وتقيض الجزئين فطريق يحصل نقضها
 تحليل المركبات بالباطل او لانهم تركيب منفصلة مانعة للضرورة من نقض جزئها بعد
 الاطلاع على حقاب المركبات وتناقض الباطل لا نقض وتجبر عن استخراج نقضها
 لانك بعد علمت ان الوجوه الدائمة مثلا مركبة من مطلقين عامين عرفت
 ان تقيض المطلقة العامه الدائمة المطلقة المخالفه لهما وكيفا لا ترتيبا ان تقيضها هو
 المنفصلة المركبة من الاثنين مطلقين احدهما سلب والآخر موجبة مثلا قولنا
 كل كات متحرك بالفعل لا دائما فبغير لاشئ من كات بتقريب
 تقيضها ما دام كات بغير لاشئ ليس بتقريب وانما بعض الكات متحرك

على ذلك

على ذلك ما ذكرنا من الامثلة اذ لا حاجة الى التعميم لعدم لقائه في الكمية
 وله مجزئة فلا يخفى في تقييدها المفهوم المردود بين تقييدها لجواز ان يكون
 الجزئية كاذبة مع كذب المفهوم المردود بين تقييدها كقولك بعض الحيوان
 ان لا يصدق لاداءه ليس بعض الحيوان بانسان بالصدق فيها
 كاذبة للثبوت لانسان بعض افراد الحيوان وانما دلت عليه عن البعض لاخر
 وانما مع كذب المفهوم المردود بين تقييدها انما كذب حيوان انسان
 وانما دلت على من الحيوان وانما فطرنا اخذ تقييدها ان يوضع افراد الموضوع
 فيرد بين تقييدها جزئيتين بالنسبة التي ذكرها فرفوفيق في المثال المذكور
 كحيوان اما ان لا دلت وانما لان كذب الجزئية انما
 من اعتبار وحدة الموضوع اعني بعض الحيوان ولاداءه ان يفيق في الموضوع
 في احد جزئيتين مغاير لما في الجزئية الاخر فكل من صادقه لانا نقول قد مر في نظر
 هذا السؤال في صدر البحث مع جواب غنه فله حاجة الى الاعداد والكم
 ان امثال هذه الاسئلة انما ينشأ من عدم التيقن وقلة الدراية بكمية
 تقييد كل شئ طرية من جنسها مع الخلق والكيف وتغير كل شئ المتعد
 جزئية من متعدد وتقييد جزئيتها الكلية في كذا الكلام في المنفصلة مسغنة
 الغنادية والمانعة الجمع مانعة الجمع والمانعة الخلق مانعة الخلق وكذا الكلام في النزوية
 والاتفاقية وعليك باستخراج الامثلة اذ ليس في التعميد مزية فائدة
 ومن احكام القضاء العكس المستور وهو تبديل طرف القضية مع بقاء
 الصديق والكييف كقولنا فر عكس كل ان لا حيوان بعض الحيوان

ان

ان تسمى القضية الاولى القضية التي اخبرت ولو خلفت اولاد بتبديل
 طرفيها اصلا والقضية الثانية بتبديل طرفيها ايقم الملاقاة للمصدر
 اسم المفعول فانها معكوس الطرفين والاصح ان يوجه ادراك التقييد
 موجهة غير موجهة فالوجه انما يتعكس جزئية لجواز تحريم الحمل والشارع عدم
 جواز صدق الاخص كلية على الاعم مثلا كحيوان لا يجوز عكسها كلية
 فلا يجوز ان لا في عكسها كل جسم حيوان لعدم صدق الحيوان على كل جسم كلية
 فالعكس اللاتم الصدق في الموجهة هو الجزئية والكلية تتعكس بنفسها
 لئلا يلزم سلب الشئ عن نفسه مثله قولنا لاشئ من الان لا يصدق
 الا قولنا لاشئ من الحيوان فان لم يصدق في عكسه ذلك لزم ان يصدق
 تقييده وهو بعض الحيوان فلو جعلت صغر القياس جعلت الاصل
 وقد عكس كل ان لا لاشئ من الانسان لا يصدق بعض ليس كحيوان
 ما قد من اللازم الحال وهذا المحال انما ينشأ من صدق التقييد فهو محال لا شئ
 المحال فالعكس هو الحق وهو المطلوب ولا عكس لجزئيتها لجواز كون الموضوع
 اول مقدم اعم فيلزم سلب الاعم عن بعض الاخص وهو غير جزئية مثلا يصدق بعض
 الحيوان ليس بان لا يصدق في عكسه بعض لانسان ليس كحيوان
 لصدق تقييده وهو كل ان لا وكذا يصدق قد لا يكون اذا كان هذا الشئ
 ان لا فهو حيوان الصدق تقييده وهو كل ان لا هذا ان لا فهو حيوان متبذرة
 سوابب الموجهات تتعكس من كليتها وهم الدائمات والومتان والاقصان
 والبواقي عن الوقف المطلقين والوقف عن الوجوه بين الممكنين والمطلق العامة

لا تتعكس

ان شئنا ان نحققه وهو لو فقه قد يصدق بدون العكس فنعلم من ذلك ان
 العكس غير لازم لهذا المصدر مثلا يصدق لاشئ من غير تخفيف وقت الترتيب
 او دائما مع كذب بعض المنخفض ليس بغير الامكان العام لصدق نقيضه وهو المنخفض
 فربما يفرد وذا ان تحقق عدم الانكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس للزم
 للنقيض فلو انكس الاعم كان العكس لانم للاعم والاعم لازم للاخص والاعم للاعم
 لازم فيكون العكس لازما لخاص ايم وقد ثبت عدم انكاسه ومف واخصا في
 فرب العكس لكونها اعم من الكلية والممكنة الى ممة لكونها اعم من سائر الموجهات
 طوفاً سابقا واذ لم يصدق لكونه لم يصدق للاخص بطريق التاولي كذلك
 فانه يبرز عدم صدق الاخص مع صدق الاعم اما الست الترتيب فلهذا
 منها شئنا ان لا يثبت سلب الشئ عن نفسه وهو محال مثلاً اذ صدق من
 ج ب بالضرورة او دائماً وجب ان صدق د اي لاشئ من ج ب والاشئ
 نقيضه وهو بعض ج ب بالفقد فلو ركب مع الاصل بان يثبت بعض ج ب
 بالفقد ولا شئ من ج ب بالضرورة دائماً ينتج بعض ج ب ليس ب بالضرورة
 او دائماً وهو ما ذكرنا من انكاسه الممال وانه الممال انما ثبت من صدق نقيض العكس
 لكونه المنزلي ولكن الاصل مفروض الصدق فهو بطريق العكس حق وهو المطلوب لان
 كذب بعض ليس ب ممنوع بل اذن من موضوع معدوم فيصدق سلبه عن نفسه
 لانه يجب ان صدق السالبة باعدام الموضوع او عدم المحمول مع وجوده
 منه مفقود لصدق بعض ج ب حيث فرض صدق نقيض العكس فتبين الشئ وهو
 والعومتان منها شئنا ان عرفه ممة الممال مثلاً صدق لاشئ من ج ب

ما دام ج بالضرورة او دائماً صدق لاشئ من ج ب ما دام ج بالضرورة
 نقيضه وهو بعض ج ب من ج ب بالفقد وبانفصاله مع الاصل بان يثبت
 بعض ج ب من ج ب بالفقد ولا شئ من ج ب ما دام ج بالضرورة او دائماً
 ينتج بعض ج ب من ج ب وهو ما ثبت من صدق نقيض العكس
 لاعم ممة القياس والاصل كما مر فهو بالفقد للعكس حق وهو المطلوب والاشئ
 امر الشروط الى ممة العرفية الى ممة شئنا ان عرفه ممة ممة بالاشئ من بعض
 مثلاً من صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب ما دام ج بالاشئ من بعض
 او دائماً ج ب بالفقد وجب ان يصدق دائماً لاشئ من ج ب ما دام ج بالاشئ
 فرب بعض اي بعض ج ب بالفقد اما وجوب صدق الجزء الثاني فلا ممة العرفية الى ممة وقد
 بينا انها لازمة للامتين فجب ان يكون لازمة للامتين لان كل ما لازم للامتين
 ان يكون لازماً للامتين اي هو الجزء الثاني وهو المطلق الجزئية فلا ممة لعل يصدق لصدق نقيضه
 وهو لاشئ من ج ب دائماً وعكسه وهو لاشئ من ج ب دائماً فلو لم يصدق
 الاصل وقد فرض منه صدق ورجايت في بيان صدق الاعم انه لم يصدق لصدق نقيضه
 وهو لاشئ من ج ب دائماً بانضم مع لاعم الاصل بان يثبت ج ب ولا شئ
 ولا شئ من ج ب دائماً ينتج لاشئ من ج ب دائماً وهو ما ثبت من صدق نقيض
 لشمه ممة القياس وفرض صدق الاعم الاصل فهو بالفقد لاعم حق وهو المطلوب
 وانما بقية الاعم بالبعث لاشئ في الحقيقة عكس لاشئ الاصل وهو كلية موجبة فاشئ
 الاجزئية كذا قيد ورجايت في ذلك بان انكاس المجموع لا يبرهن من انكاس الاجزاء
 الاجزئية فساد هذا بيان كليات التوابع واجزئياتها فقد شئنا ان يثبت منها عند القدر

بعض المتأخرين اثبت انعكاس المشرقة والوفية التي تنزل الى عرفة الى صفة بالذات
 والضرورة الى اجابة اذ كل معتد به فمعرفة واما البراءة فقد انعكس القاع
 مفر هو بين انعكاس النوايل واما المجهات فقد انعكس الكاشين عند ابن
 لان صدق وصف الموضوع على ذاته بالصدق عند كفايا بالصدق عند الفقد
 لان صدق الوصف بالامكان عند فطرقة ابن سينا لا يلزم العكس كما لا يلزم
 فانه لو فرض ان مركب بالصدق فيجوز ان يكون مثلاً صدق كذا فيكون بالصدق كذا
 بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركب كذا بالصدق فسر بالامكان واما
 طريقة الفقدان في العكس لانهم في المذكور يصدق بعض مركب زيدا بالامكان
 بالامكان وهو ظاهر البراءة فتعكس الدائمات والعامة منسوبة والالزام
 الشئ عن نفسه وهو في مثلاً لصدق كذا في حيوان بالضرورة او دائماً لصدق
 بعض احوال الناس بالصدق حين هو حيوان والاصح في نفسه وهو دائماً لاشئ من
 بانسان هو احوالنا وتركيبة مع الاصل بان كل انسان حيوان دائماً بالضرورة
 ولا شئ من احوالنا بانسان دائماً من شئ لاشئ من الان بالضرورة
 او دائماً وهو ما ذكر من اللزوم الحال وهو ان شئ من صدق نفس العكس لان
 مفروض الصدق والمهيئة به هيبة الاشياء فهو كذا في العكس حق وهو المظن وقس
 ما قلنا مثال العامين وتنعكس اثنان جنس مطلق مقيد بالامكان
 اما انعكاس الجزء الاول منه لا الجنبية فله عرف من ان العامين تنعكس جنسية
 واما اللزوم فلهذا لم يصدق يلزم صدق نقيضه فنقمة لا اجزاء الامر من
 ينجز نتيجة نقمة الرجز الاخر من شئ فلهذا عرف في الاول مثلاً لصدق كذا

الافضل

متحرك الاصابع ما دام كاتبه لا يدرك شئ من الحيات متحرك الاصابع بالفعل
 صدق بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لا دائماً لصدق بعض
 متحرك الاصابع بالحيات بالصدق لصدق الاول فقد عرفت بانه واما صدق الشئ
 فلهذا لم يصدق صدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائماً فضم مع جنة لا بد
 من الصدق فقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكذا كانت تحول الاصابع دائماً ففقد
 الرجز الاخر فقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولا شئ من الحيات متحرك الاصابع
 بالصدق شئ لاشئ من متحرك الاصابع متحرك الاصابع وهو مناف للنسبة الى سلب
 من يصدق يقضي بالحق من متدين قبلون بطلان العكس حق وهو المطلوب عند لوقنتين
 والوجه بان المعلقة العامة معلقة بنقطة من البيان في الدائمات مثلاً لصدق كل
 ج ب جبهات اعرض لصدق بعض ج ب بالصدق والا لصدق في نفسه
 وهو لاشئ من ج ب دائماً فنقمة الاصل ونقمة كل ج ب ولا شئ
 من ج ب شئ لاشئ من ج ج بالصدق منف وانما الحال في صدق النقيض كما في
 غير مرة فهو بالصدق فالعكس حق وهو المطلوب ترتيب المتعلق من الترطبات
 ان كانت موجبة شئ من ج ب سراد كانت كلية لوجزئية وان كانت سالبة
 كنفسها على قياس من في الحليات واما النقص فلهذا فخر لها عكس فان
 ومن احكام القضايا عكس النقيض وله طريقان طريقة القضايا وطريقة المتأخرين
 طريقة القضايا فتؤيد نقيض الطرفين الى جعل نقيض الجزء الاثنان نقيض الجزء الثاني اولاً
 مع بقا الصدق والكيف واما على طريقة المتأخرين فهو كما قيل ج ب نقيض ج ب لاشئ من

والناسل لا تادى من اهل منة ثانيا مع الفلف في الكيف ونحن نقدر على ذلك لان من
 من الطرفين اذ فيه عينة لطالب العلم وهو سهل شاملا على كل ما يقتضيه حكم المبدأ
 بناسل سوب في العكس المستوي فلو جبه الكلية شغلكس الشلية ولا شغلكس بجريه الا
 الاقنات على راسي كما مر مثلا اذا صدق لانت جيمان بالضرورة صدق كهر لاجوان
 لانت والا تصدق فقيده وبرس بجهر لاجوان لانت وجريه لانت فقول بعض
 لاجوان لانت وينكس ليس المستوي لانت لاجوان وقد فرضنا ان
 جيمان وهو فيهم لانت النقيض الى الاصل فقول بعض لاجوان لانت
 لانت ان ينج بعض لاجوان جيمان وينكس لاقولنا بعض لاجوان لاجوان بسوب
 لانت عن فقه وهو قول مثله صدق النقيض فهو بات فالكس حق وهو علم
 وكلم المبيات فالمستوي فلكس الافرنيه منذ اذ قلنا لانت من لانت كجر
 بالضرورة فقيده في نكس بعض لاجوان لانت والا فقيده فقيده وهو
 لاجوان لانت وينكس ليس النقيض لاجوان لانت جود قد فرضنا لانت من لانت
 كجر وهو لانت لانت في الجزيات فانه لصدق ليس بعض لانت كجر فقيده
 ليس بعض لاجوان لانت والا فقيده فقيده وهو علم لاجوان لانت وينكس ليس
 لاجوان لانت جود قد فرضنا ان بعض لانت ليس كجر وهو فقيده فقول في
 المتفادات ما علم ان جيمان آخر الجث قد زعم الشرطيات وامثالها لكن لما لم يكن فيها
 شير تقع طوبى عنها فاقول قد زعمنا في سد بحث القضايا ان المقصد للاقتضائه معرفه
 الجيمان وان ذكر القضايا واحكامها انما هو من باب المقدمة فبعد الفرج من المقدمة

لا بد من كونها في المقصد وبيان قسامه واحكامه ففكر الجيمان ان في الشدة قياسه
 ومثل الاول فاجت عنه من وجهين احدهما من حيث وثيقتهما من حيث اعادة وتكرار
 المعادة بتقويم اللعل على الثاني ونحن نخرج عن ارجح ونقدم الكلام ففقد عرف بانه قد شرف
 من القضايا بحيث يزمه لانت قول آخر واريد بقول المركب معقول لا رد ملغون فيشمل الثاني
 وانتم لانت في الاخبارى وبالمؤلف ما هو خفى منته اعلم ما يكون من اجزائه منته
 فذكره بعد من قبل ذكر لانت بعد العام وهو معروف حتى في التوليف ليقول فليكن
 الاجزاء الصوري وبالقضايا هو المبدأ ومنها عرف ان ما يكون ذكر القضايا فيها مستفاد من غير
 ان يكون جزء قضيه زخر فخرج من المركبات الناقصة والانت فيه والقصه الواحد
 المستزمه لعكسها وعكس بعضها والمركب المستزمه لاجوان لانت لاجوان لانت
 انقضاه عرف بالزوم ما هو على سبيل القلق فخرج منه الاستقراء والتمثيل اذ قصارى ما يلزم
 منها الطن يقبل آخر بقوله لانت عدم الاحتياج الى ارجح او مقدمه بجهته فخرج منه قياس
 المبادى وهو قولهم مؤلف مساج مساج فالف مساج فان المتفادين لا
 يستزمن لانتها التجه المذكور بدو واسطه مقدمه خارجيه لانت مساج مساج
 مساج لانت لانت ومع قطع النظر عما لا ينج القياس المذكور وشهد ذلك لوبدكت
 الف مساج فقولك الف ففقدت رب ففقدت لم يكن غنى قولك الف ففقدت ففقدت
 المذكور انما لقياس المذكور مع المقدمه المذكوره يرجع الى قياسه وبدونها لا يزم المطر ففقد
 ثم اكد جمعا وربما توش في خروج القياس المذكور بهذا القيد كما شرح المطالع ثم ان القدر
 لا آخر الذي يزمه القياس باعتبار حصوله منته نتجه باعتبار استحالة المساج
 وانه ما تضمنه التعريف من ان القول لا يزمه القياس هو قول المقترنه فانهم

قالوا بان حصول الشيء من مقدمات من قبيل الافعال لا اختيارية التوليدية وفيه
 قول آخر انه لا يستلزم وموان حصول الشيء من المقدمات من قبيل الوجود
 قول آخر عاده اليه جرت بحصولها عقب المقدمات وما هنا للحجج وهو انه يستلزم
 لا مبدء يقاس للثبوت بطريق العادة بل مبدء يقضي الشيء بعد استعداده النفس
 فينبغي ان لا يرد على المبدء موجب بالذات بقضي الوجه الى الاحداث فثابتها
 وخاتمة المبدء والحق في الطول وهو ان حصول العلم من التخييل الصحيح لازم لزم
 عقليا وجدا بنا معلوما لمن راجع وجدانه فانه يمكن بعد حصول المقدمات من حيث التقادير
 انفس عن الشيء فذلك من الافعال التوليدية لثبوتها اقياس فسان اقراني
 استثنى لانه ان خلا عن مبدء الشيء فهو لا يقر ان يكون من اجزاء وكل حيوان
 ينتج كل ان جسم قيل سمي الاقران في حدود المطلوب اعني الاصف والاكبر والوسط
 والافعال الاستثنائية تكون كانت شمس طالعة فانه موجود لكن الشمس طالعة فانه موجود
 فيتميز لا شمس له على هذه الاستثناء اعني ان الاقران في جسم واحد فانه
 ان زلب من الجنيات العرفه كما تقدم فهو اقل والاخرى في بيان قد جرت
 الدواعي بتقدم الحكم من الاقران في غير قول لا بد من الاقران في ثبوت من قضيتين
 الدلائل منها صغر الاشياء لها على موضوع المسح بالاصغر للكون في الغالب اقران
 واخص والثانية كبر الاشياء لها على الموضوع المسح بالكبر للكون في الغالب اقران
 الغالب والمكره في المسح بالاصغر للكون في ثبوت الاكبر للاصغر ومثلية
 الحد الوسط عند الاصف والاكبر مثلا بانما درجاي القياس بالاعتبار الاقران
 للاقتران الوسط مع الطرفين فريضه ونفس والاشغال الاربعة لان الاوسط في

محمولا والصغر مرفوضا للكبير فهو الاول لا ثابته المطالب والملازمة منها اثر المطالب
 اعني الاشغال الستة ورفق بالاشغال عليه وكونه من الاشغال من البيع القوي
 للذاتية لا محمولا فيها فهو الثاني لا شغل مع الاول في اشغال المقدماتين اعني
 الاصف والاكبر في موضوعها فالثالث لا شغل مع الاول في احسن المقدماتين
 اعني الكبرى او موضوعا في الدلائل محمولا في الثانية عكس الاول فالرابع بعده
 عن الدلائل حتى ان بعضها منهم تركه وعلل بانه بعيد من البيع اما ان قد ذكر
 الاشغال كل شغل من الاشغال شروطا بحسب الكم والكيف والجملة او الشغل الاول فشرطه
 بحسب الكيف واما الصغرى ليندج الاصف في الاوسط بحسب كمية الكمية الكبرى
 ليندج الاصف في الاوسط فيقدر على الاكبر منه اليه لذلوم كل كمية لم تحصل اليقين بانداجه
 شغل فلا يسر على الاكبر منه اليه لاحتمال كون البعض المحمولا بالاكبر غير المحمولا به على الاصف
 اجتهت فدل على الصغرى على ما بين سبيل ان الحكم في البرر على ما هو اوسط بالافضل كما تقدم
 فلم يكل الاوسط على الصغرى بالافضل لم يتقدم الاكبر منه اليه والغرب المتصوره باعتبار
 بعض المقدمات الى بعض ستة عشر عن الشيء منها رتبة والشيء تابع للصغر كما والكبر كفا
 المدحبة الكلية مع موجه لذل ذلك موجه لكونه في كل ان حيوان وكل حيوان جسم
 ان جسم ومع الاله الكلية اليه طرية في كل ان حيوان ولاش من الحيوان
 في كل شئ من الانسان في كل انجزية مع موجه وبليه جزئيتين في بعض الانسان
 وكل ان في حيوان في بعض الانسان حيوان وبعض الحيوان انسان ولاش من الانسان
 كما في بعض الحيوان ليس في كل انجزية اشغال هذا الشغل للشيء المذكورة بديهي لا يحتاج الى
 البيان وهو في هذا الشغل الشار فشرطه اما كيفا فاختلافها كيفا للذاتية

تعد المصدق في المقدمتين من مصداق لبعض الحيوان في الصغرى هو ان
 بخلاف في الكبرى فانه اذا انفرد الغرض لا غير له جهة ففعلية الصغرى لبعض في الشكل
 الاول قد ذكره في الشكل الثاني ستة عشر المثبتة منها سبعة
 نتيجة للجزئية لكل اثبتتها موجبة وبعضها سلبية الاول المركب من الموجبتين كلتي
 يتبع موجبة جزئية فيكون ب و ك ب ا فبعض ج ا الثاني موجبة كلية صغر س ا ب
 كلية ك ب ب ينج س ا ب جزئية فيكون ب ج و ك ا من ب ا فبعض ج ب
 الثالث موجبة جزئية صغر و موجبة كلية ك ب ب ينج موجبة جزئية ك ب بعض ج ب
 ب ا فبعض ج ا الرابع ثالث بتدبير ا ك ب الكبرى بالسبب ينج س ا ب
 ب ا فبعض ج ب و ك ا من ب ا فبعض ج ب ليس ك ا من ب ا فبعض ج ب
 مشددة وهو تمام الس ا ب موجبة كلية صغر و س ا ب جزئية ك ب والشبهة س ا ب جزئية
 مشددة ب ج وبعض ليس ا فبعض ج ليس ا ا ك ا و ا ك ا في هذا الشكل
 ك ب بقا من الاحتجاج الى البرهان وهو من اثبت ثلثة الاول الخلف وهو ك ا من ا ك ا
 يفيض النتيجة وجعله ك ب وصغر القياس صغر ل ينج من الشكل الاول ما ياتي في الكبرى
 وهذا يجرى في الغروب النتيجة لا يجمع متساوي في الغروب الاول لو لم يصدق بعض ج
 اصدق يفيض وهو لا شئ من ج ا ففرضه لا صغر ففرضه س ج و ك ا من ب ج
 ينج لا شئ من ا ب وقد كان ك ب لقياس س ج و ك ا من ب ج و ك ا من ب ج
 ثامن صدق التخصيف كما في الشكل الثاني وكذا الكلام في الغروب الباقية الثاني على
 الصغرى ليس شرط اول لا ينج المقدم وذلك لا يجر الا فيمكن الكبرى فيه فبالاول والثاني
 والثالث والرابع لعدم صدور الجزئية الكبرى الاول متساو لعكسنا الصغر والغروب

الاول مع بقا النتيجة ك ا لها وقد فبعض ج ب و ك ا ب ينج ب ف ج ا وهو المقام الثاني
 عكس الكبرى ليس شرط اول ثم عكس الترتيب ليس الاول ما يتعكس المقام وذلك
 ك ب فبالاول الكبرى فيه موجبة صا على عكس الصغرى في الشكل الثاني والصغر كلية
 صا فب الكبرى الثانية كالاول في ك ا من ب لا غير واما الشكل الرابع ففرضه اثبتتها ك ا من ب
 ا ك ا ب المقدمتين مع كلية الصغر لدا اثبتتها ك ا من ب مع كلية احداهما والاينز لا خلاف
 للعقبات انه لو لم يحصل احد الشرطين لزم احد امور الثلاثة اما جزئية المقدمتين مع
 اثبتتها في الكيف واما ا ك ا ب مع ك ب الصغرى جزئية واما س ا ب مع ك ب المقادير بغير المقدم
 واما الاول ففقد الحق في قولنا بعض الحيوان ليس ك ب بعض الجسم ليس ك ب من ا ك ا ب
 و ك ب بعض الا ان جسم و مع تدبير الجسم ك ب يكون الحق السبب وهو بعض الا ان
 ليس ك ب واما الثاني ففقد قولنا بعض الحيوان ا ك ا ب و ك ا من ب ج و ك ا من ب ج
 وهو بعض الا ان ا ك ا ب مع تدبير الناطق بالغوس ينج السبب وهو ليس بعض
 الا ان ب فوس واما الثالث ففقد الحق في قولنا لا شئ من ك ب ب ا ك ا و ك ا من ب ج
 من الناطق ك ب هو الا ك ا ب ا فبعض الا ان ب ا ك ا مع تدبير الناطق بالغوس
 تكون الحق السبب ا فبعض الا ان ب ليس ب فوس ففرضه د هو ك ب بقا من الاحتجاج
 المثبتة في الاول من موجبتين كلتي الثاني موجبة كلية صغر و موجبة كلية ك ب ب ينج
 موجبة جزئية الثالث من س ا ب كلية صغر و موجبة كلية ك ب ب ينج س ا ب كلية
 الرابع عكس الثالث انما من صغر موجبة جزئية وك ب س ا ب كلية س ا ب من
 من س ا ب جزئية صغر و موجبة كلية ك ب ب ينج س ا ب من موجبة كلية صغر و س ا ب جزئية ك ب
 الثامن من س ا ب كلية صغر و موجبة جزئية ك ب ب ينج الا ففرضه ب ينج س ا ب جزئية

٢٦

وعليك يا سراج الامثلة انما في هذا الشرح انك سبقت الاحتياج الى
البرهان في اشارة وهو في ايقاع من وجوه الخلف عكس الترتيب ثم عكس الشجرة وعكس
وعكس الصور والخلف في هذا المقام احد التفسير المطلوب انضمامه الى احد المقدمتين
لبنج الشرح الاول بان عكس الامثلة المقدمة الاخر وهو انما يجوز في الخطة الاول غير
معتني الغروب الاول منهما وهو كل ج ك ولهذا ك ان لو لم يصدق قوله ليعجز
لصدق ثقبه وهو لا شيء ب ان عكس الامثلة الصدر وعكس كل ج ب ولا شيء من
بنج لا شيء من ج ا وينكس الى لا شيء من الفرج وقد كان الكبر كل ج ك
ومف وكذلك البرهان في شرح الغروب الى المثبتة عند القدم في تلك الخطة المتأخرة
اضاف اليها الثلثة الباقية وبهذا اشارة بما مر من البينات ولكن ليس في موقعها كثير
فاما على تقدير هذا القدم ثم انهم عقدوا باب اسوه باب شايخ المختلفات والاراد
بالمتنقات الاقية اى صله من ضم الموجهات بعضها مع بعض والطينة العلقة
فيها والمالم لا رايها كثير فذلك تركتها في يد القدماء ما قدمنا هو الكلام في الاقران المحل
واما الاقران الشرطي فقد قدمنا ان لا يخفى في المركب من الشرطيات الصرفة بل
ليحصل المركب من الشرط والشرط انما يقول هو على اقسام خمسة لانه اما ان يتركب
من متصتين او من منفصلتين او حليية ومنفصلة او حليية منفصلة او متصلة منفصلة
اما الاول فله بد من ان يشترك مقدمته في جزء تام منهما اغير المقدمتين هما او التلا
كذلك او غير تام منها بان يكون المشترك فيه جزء من مقدمتهما او تاليهما او تمام من
اصريهما من الآخرة والمطبوع من الاقسام هو الاول فيعقد منه الاشكال الرابع
وطريقه انعقاد ما منه ان المشترك المسبب بالادنى ان كان تاليا في الصغر مقد

ففي الشئ الاول وهو في الشرط والاشياء كما مر من العلم فلهذا فرق يكون ضروريه
 في اشياء اخرى والمنجبه منها اربعة كما مر منفصلا نحو قوله ان زيد ان الشئ فهو حيوان
 وكل ما كان حيوانا فهو جسم فينجح كما كان زيد ان فهو جسم وقس عليه الغروب الباقية
 وان كان المشتك تاليا فيه فهو الشئ الثاني وهو في الشرط والاشياء كما مر كقولك كل ما كان
 الشمس طالعة فالعلم مضى وليس البتة ان كان الليل موجودا فالعلم مضى فليس البتة ان
 الشمس طالعة فليل موجود قس عليه غيره وان كان مقدما فيها فهو الشئ الثاني وهو في الشرط
 والاشياء والاحكام على ما مضى نحوه قوله كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل ما كانت
 الشمس طالعة مضى فبعض ما كان النهار موجودا فالعلم مضى وقس عليه الباقى وان كان مقدما في
 الصغرى تاليا في الكبير فهو الشئ الرابع وهو ايضا في الشرط والاحكام كما تقدم الا ان ضروريه
 المنجبه منها متحصلة في خمسة الاول من الثمانية وكانه اتفاق منهم نحو قوله كانت الشمس
 الشمس طالعة فالنهار موجود وكل ما كان العلم مضى فالشمس طالعة فبعض ما كانت الشمس
 فالنهار موجود فالنهار موجود فالعلم مضى وقس عليه باقى الغروب المنجبه واما الثاني منها فهو ان
 لا بد ان يشترك مقدمته في جزئي المصنوع منها لا يشترك المقدمان في جزء غير مستقل
 وينفقه منه ايضا في الاشكال الابته وشرط اشياءه كما ركب المقدمتين وكلية احدهما
 وصدق منع الخلف عليها نحو قوله وانما ما ان يكون العدد زوجا او فردا وانما ما ان يكون
 الزوج زوج الزوج والفرد زوج وانما ما ان يكون العدد زوج الزوج الزوج الزوج الزوج
 وقس عليه غيره واما القسم الثالث وهو المرب من جملة ومتصدة فاق ما رتبة لان الجملة
 اما ان تكون صغرا في كبر وعلى التقديرين فلا يشترك اما في المتصدة او مقدمه والمطابق
 منها فاقوله ما كانت الجملة كبرى في الشرط مع الشئ ينفقه منه الاشكال الاربعة ايها

بقياس القياس هو ان يستدل بالطلب باطلان فبقية قبحه
 غفلا لانه ياتي بالطلب من خلفه اي من وراءه الذي هو تقيضه اذ لانه ينج
 البطلان بتقدير عدم صحة الطلب لو كان اثبات كذا ان كان حيوان
 قد لم يصدق كل ان كان حيوان صدق ليس بنبس الحيوان الا ان كان بغيره
 ولما صدق بغيره الا ان لم يكن بغيره ان لم يكن السلب الا ان لم يكن بغيره
 كل ان كان حيوان ان لم يكن السلب الا ان لم يكن بغيره الا ان لم يكن بغيره
 صدق المطلوب بل في الطلب حتى يجمع قياس الخلف الا لا في شرطه واستثنائه
 مقدمة الشرطية نتيجة القياس الدل في مقدمة الشرطية من ان كان الاستدلال في
 تقع الجزئيات لا يثبت حكم في وجوده بل الاستدلال من ان كان الحكم الشرطي هو من المعلوم
 التعميد في الموصول بالجهل بتدقيق معلوم ان التصريح المذكور ليس معلوما تصديقا فنتيجة
 تحت الحكم بتقدير مذكور على كل وجوده في الجزئيات وقيد بالكثر لاخراج القياس المقص
 وهو جمع الجزئيات واثبات حكم في جميعها كما مررت اليه الاشارة هو بقية القطع والاستدلال
 بقية الحكم مثله ان ياتي كل حيوان متحرك فكذا لا منفصل عند المنفصل لان مصداقه من
 وفاده من الازالة والبقية والعدم وغيره بالذات وانما قلنا بقية الظن لانه يجوز ان يكون
 من الحيوانات التي لم تصادف ما يتحرك فلهذا عند المنفصل كما قد استدلنا في التبيين
 فان التمثيل قيل هو اثبات حكم في جزئي لشيء في جزئي آخر لم يمتزج بينهما كذا
 هو بيان مثله جزئي لاخر فبعضه اكل لشيء فيه والفقهاء يسمونه قياسا او كذا
 يسمى في هذا النوع اصلا والمشتراك بينه وبين غيره هو عدمه لحيث ان التميز حرام في
 مسدود بصره قد استدلنا في التعريف انه لا بد من التمثيل من مقدمات اليه

بثبوت الحكم

بثبوت الحكم في الاصل والثانية ثبوت كون علة الحكم فيه وصفا معينا او صفة
 كقولنا من وصف الذي هو علة الحكم ثانيا لم يفرغ اذ بعد ثبوت المقدمات المذكورة انتقل اليها
 لا ثبوت الحكم في الفرع ايضا ثم انما لا بد من الاستدلال في المقدمات الاولى والثانية
 اذ هما طاهران لا فخر في تمثيل وانما الاشكال في الثانية قد بينا في كتب الناموس بطريق
 متعددة ولكن العدة في طريق اثباتها امران الاول الدوران وهو كقولنا حكم دائرة اعداد
 الذي له صلوح العلية وجوده بغيره بغيره ان ثبت بثبوتها ويتوقف بانها في كونه في كونه
 فانها دائرية مدار الاسكال فانها متحركة كانت حراما وتحرر عنها الاسكال
 زالت عنها اعمدة ولما سلك صلوح العلية لها والدوران على الوجه المذكور علامة كون المدار
 علة للحكم الدائري باذنه في ما بين من ان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساري
 مداران للعلول مع انها ليس بعلة اولها بانه قرنا وجه كون المدار وصفه صلوح العلية
 وما ذكرنا ليس كذا لثبوت ثبوتها بان يثبت بالتمثيل اظن ولا ياتي الاحتمال
 الثاني الترويد وبما ليس في الشرط والتقسيم ايضا وهو ان ينفذ او صفة الاصل ويزاد ان
 الحكم بل هو هذا ان هذا انما يطل عليه كذا وانه منها الحكم حتى يتفرع كذا وله منها فانه لا يتفرع
 منها ان العلة هو هذا الا غير متساوي عليه حرمته كحرام الا ان كان من الغيب والمبطلان
 او اللولون كحرمته او الراسحة كحرمته او الطعم كحرمته او الاسكال كحرمته عليه بظهوره في
 غير ما بدول الحكم وكذا الثاني والثالث والرابع وانما من لوجوده كغيره باع عدم الحكم فيه
 ففقيه الاسكال للعلية هو المطلوب او رد بين انصر لعدم كونه مذكورا في الشرط والاثبات
 فبان ان كون العلة شيئا آخر لا سلم فدلنا ان لزوم العلية المشتركة في الفرع لولا ان كانت
 بخصوصية الاصل او مائة خصوصية الفرع لها وقد بينا من التمثيل مفيد

ولا فيه

والاثر الاحتمال فائدة اذ قد فرغنا من البحث عن القياس من حيث التسمية
وانتبهت بذكر احواله الاستقراء التمثيل فيشرح فيه البحث منه من حيث المناهج
جريا على طريقة التوفيق فنقول تنقسم من حيث المادة الى الصناعات الخمس هي
البدل والمطابقة والنسب والمعاينة والطبوع ما قيل انه مقدمات ان افرد
التفصيل فهو الشرط ان افرد التسمية في افرد الطبع فهو المطابقة وان افرد
افرد جزئية في البرهان والافراد في التسمية عزم الماتة ان من الواسطة التسليم
من انهم في البرهان والافراد في التسمية عزم الماتة ان من الواسطة التسليم
والاثر عتبة التسمية مدور مدار اختصاره اذا اجتمع فيه اثنا عشر منها او اكثر فانهم
تفصيل الامر من ان القياس باعتبار المادة هو البرهان وهو القياس المركب من
القضايا البديهية وهو الاعتقاد الثابت اكرام المطابق للواقع والاعتقاد اي التبعيد
خرج من التفصيل والامر بان يتبعه في التسمية والبرهان خرج الطبع اذ لا يتم فيه
والمطابقة اجمال المركب ثم ان المقدمات البديهية اما بداهيات او نظريات
البرهان والامر بالبرهان تسلسل وكلها مما يلزم حصول البديهيات من البديهيات
والنظريات بتوفيق عليها واقام البديهيات بحسب الاستقراء من الادلة
وهي قضايا الحكم العقلي مجردة عن طريقها لرفع النسبة بينهما على سبيل تقطع كون
الحكم اعظم من كذا فان العقلي مجردة عن طريقها لرفع النسبة بينهما على سبيل تقطع كون
من اجزاء الاسس الاوليات الثاني القطرات وهو قضايا حكم العقل بالنسبة بين
طريقها لرفع النسبة بينهما على سبيل تقطع كونها لرفع النسبة بين
منزلة الادلة وتصور النسبة حصل في القياس وهو ان

وكل منقسم

وكل منقسم متساويين زوج فلا بد من زوج ولذا سميت قضايا قياسا منها
المتساويات وهو قضايا حكم العقل بواسطة حسن الشئ المشقة والناسطه وان كان
الباقي سميت وجبات كقولك ان لي جوي وعطش الرابع المتواترات وهي
حكم العقل بالنسبة جزءا بجزءا جماعة بجماعة يمشع غرض اطعم على الكذب كقولك انك موجود و
تجسس الاخبار عند التحقيق في عدل المتطاول حصول العلم وقيل لا بد من غير ذلك غير ان
وكلها لا يثبت في التوقيفات كقولك ان النجوم في السماوات النجوميات
القضايا حكم العقل جزئيا بنسبتها لاطم كثره التجارب كقول الطبيب السقمون سهل للصغار
وامثال ذلك السادس سميات وهو قضايا حكم العقل بواسطة الحكم على انقل العلم
من المبادئ الى الحكم كقول بل الهيئة قد التزم مستقيما من الشمس لاختلاف شكلاته النورية
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس فربما بداهة هي سميات المتواترات
والوجبات والنظريات ليست جهة على الزيادة لاختلاف مدنها باختلاف الاشياء
جهة على النقص فنه **ارشاد** الحكم الاوسط في القياس لا بد ان يكون عند الحكم ثبوت
لا مفر مثلا كقولك ان كل انسان حيوان وكل حيوان جسم علة للعالم نزلت
بالحكم لان اذا علمنا ان كل انسان حيوان فثبوت كقولك ان كل انسان جسم
علمنا بالمقدمة الثانية ثبوت الحكم على صدق عليه كقولك ان كل انسان جسم ثابت
اذ من جملة صدق عليه كقولك ما صدق عليه الانسان ونية العلم من توسط كقولك ان كل انسان جسم
ودفعنا ان علمنا الواسطة علة لثبوت الحكم على صدق عليه كقولك ان كل انسان جسم ثابت
من عليه الحكم ومنه جازا ثبوت زير متغير الاخذاط وهو متغير الاخذاط وهو متغير الاخذاط

في البرهان

في برهان ان دلالة على لانيه ان يحق الحكم من كون هذا محتمل وكم محتمل مستغن
 للاختلاف فهذا متفق الاطلاق فانه ان كان عليه الثبوت الحكم اخر متفق للاختلاف
 للموضع واما دلالت على ذلك فانه خارجا عن محل له ومن هنا قد بين ان كانت
 الاستدلال البرهان بلغة على المعقول ليس برهان وان كان بالمعقول على العلة
 ليس برهان لان الثامن من اسم القياس ابدال وهو المركب من القضايا المشهور
 والمسلم والغرض منه الزام انهم اقتنع القاصرون بذلك مقدمات البرهان والملاذبات
 قضايا يعرف بها جميع الناس اما لا شتم لها في مصلحها من الحسن وقبح العدل
 او اشتغالها بما يؤثر فيهم من الرقة او الرحمة او الحمية فالحكم بان مراعات الصفات
 محذورة وكشف العلة من موم لا يوف بها طائفة لا حول اخر كقبح زيج الحيوانات عند
 اهل الهند وعمر قبحه عند غيرهم وربما تبلغ الشهرة الاصل يتبس المشهورات بالملاذبات
 لبعض الاحكام الشرعية عند بعض العلماء واهل الصلح من قبح التكلم في امور الديناني
 بسبب شهرتها استعملهم من الاديان المتكلم في امور الدنيا والمسبب من اهل النار والادب
 بانه حرام فله اعتبارهم من المكره والحرام وعمر فهم بانه مكره وكل مكره حرام الاكل
 ان معيار الفرق بين المشهورات والملاذبات ان كانت لرحا ونفسه كالملاذبات
 حول المشهورات فان المشهورات قد يكون كاذبة كما من اعتق والوعاء حرمة التكلم
 في الجمل خلاف الملاذبات ولذا قد اشتهر ان رب مشهور الاصل له والملاذبات
 قضايا سلم من انهم اعترض عليه العلوم لدفعه ورد ولا تشط ان تكون سد في الواقع
 كيف فرضت لسيما وقد يكون مسلمة عند الجمهور اذ به نية فرض علم آخر كقول المتكلم

واجبه في الصلوات له لانه انجز الواجب عليه فذوق انهم خبر الواجب من كنهه
 بين في الاصول حجة الثالث من الخطابة وهو المركب من قضاي اقل من تنقير فيه
 كالاتيا والادب والادب والنفس الكاملة ويسمى مقولات او قضايكم بها العقل حقا
 راجع مع تجوز النقيض في مقولات كقول الناس فلان يطوف بالليل والليل من
 يطوف بالليل فهو السارق والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امورهم
 ومباذيرهم كما يفعله الرعايا والخطباء والديان واهل الودع وربما يشبه المقولات بالملاذبات
 نقله فركه من سيمعنا فليدبر من السامع التام لتلايل يتبس اللبيب بالقصة الرابع من اق
 الشعر وهو المركب من قضاي يتجمل بها قضاة النفس قبضا وبطافتهم او ترغيب كقولهم
 بلخير يا قوتية سالبه وكم هو ملك فهو حسن ترغيب النفس اليها وكذا قولهم برة مهرونة وكم هو
 فهو فني لشعره وما وكثيرا ما يستدل به الاطفال وذوي العقول الناقصة والغازي الغير التام
 والغرض منه القفال النفس بالترغيب والترتيب ولا تشمل على ذنوب او يوجب لوفية كان
 تأثيرا ثم ومع اشتغالها على حسن صورة كان في التأثير المثل كما تس من اق الملاذبات
 وهو المركب من قضاي كاذبة يكلم بها الوهم في الامور الدنية كقبحها عليها كالملاذبات
 موجهة متخيلة او شرا ليه بان وراء هذا لم تقف لاعتناءهم وامثال ذلك واما حكم في المحرمات
 فليس يجاذب لها بحسب الحق وقبح الفحش لان الوهم يعرفه جسامته للانسان بها يدرك
 الاحكام الجزئية المنزوعة من المحسوسات اذ النفس لا يترك الا الامور الكلية قال كم يكره
 هو الوهم بعبودية الحسن للنفس وللهما مسخرة لهما منجزة اليها حشانه ربما يشبه الوهميات
 والملاذبات عن كنهه لا تتكلم من اعتناءهم ولولا وقوع ذل العقول والشرع احكامه الطمينة

وكذا به اياها بالبراهين الذاتية لم تكن ترفع اصلا ويرا يعرف به احكام الوهم وتدل
 وتتميز به عن الاوليات انما بساغة العقل على تصديق مقدمات البرهان على
 حكم مثلا يكلم الوهم على ان الميت كان منه وبالع في حصره ان يقصا بين غلب عليه
 الوهم ربما يمتد ليعمل مع ميت ولكن العقول ببر من على ان الميت لا كان منه
 بان الميت محاد وكلما هو محاد لا كان منه فالميت لا كان منه والوهم يصدق في المقدمات
 وترتيبها ولكن لما وصل الى الشبهة فليصدقها ونكس عنها ثم ان من فوائد المنطق ان
 انهم والحقائق اعظم فائدة ما هو فيها للاختلاف عنها فليدبر من الاشياء اجمالا يعرفها
 للبشر وكثرة عنها وان كان خارجا عن وضع هذا كمنه فقول يقع الغلط في الاستدلال
 من حيث الصورة ومن حيث المادة اما من حيث الصورة بان لا يكون القياس على
 هيئة شجرة العلم الا كما ب صورية وفعليتها حيث كانا شرا في ارجح كونها من القضايا
 المتعارفة نحو بعض النوع ان لا تلتصق من الان نوع فبعض النوع ليس نوعا
 سلب الشيء عن نفسه وسلب المزود ان الصغر من القضايا الغير المتعارفة او لعدم كونه
 حيث يكون شرطا اما بان يكون جزئية او طبيعية كقولك الان حيوانا والحيوان جنس
 فالان جنس فان الحكم بالجنس على الحيوان انما يكون على طبيعة لفراقة لا شك في عدم
 الطبيعة كلية فاما مفصلا او يكون الحكم على الافراد من حيث الاجتماع كقولك زيد ان
 وطرا ان الشرع لا من التفسير اكثر من عدد الفاء من حيث المادة بان يكون المطلوب
 غير بعض مقدمات القياس معترضا بل بشر ان وطرا ان ضاحك ينجح كل شئ
 ضاحك فان قولنا كل بشر ضاحك هو عين البرهان المعجز في باب مصادره او كقولنا

المقدمات كاذبة في الواقع صادقة من الظاهر كقولك من غير المصادرة فمن شغور على البرهان في ان
 وهو في اجزاء اوصاف او قبح للركوب فان صغر هذا القياس كاذبة لان الشئ لا يمكن ان يكون
 صفة في نفسه او يكل الموضوع في المرجح غير مرجح كما ان كل ان في نفسه مدرج وكل ان
 في نفسه ان ينج بعض الفوس ان فان موضوع المقدمات ليس مرجح لعدم كونه
 بصدق عليه لان والفوس محاد لا غير ذلك من المنطقات فائدة قد عرفت الغدة
 اجزاء العلوم في خاتمة كتب المنطق فقول لكل علم من العلوم المدونة لا بالان يشتمل على اجزاء ثلثه
 الموضوع والسائل والمبدوء اما الموضوع فهو الذي يجت في العلم عن عوارض الذاتية وقد بينا في
 العلبيات ما يمكن ان يستنبط منه العرض الثاني فليصدق كذا يجت في العلم عن عوارض الذاتية
 العلم وتلك العوارض من المحولات المنسوبة اليه والجميع من الموضوع والمحل مسائل للعلم وقد بينا في
 السائل انواع موضوع العلم او جزئية او عرضية فليدبر من ان المركب منه من العرض الذاتية او مركب
 النوع والوضع الذاتية والاشتهاء فليدبر من مسائل المحولات نظرية غالبا وربما يكون به هيئة محنة الى
 ثبته ثم لورد على جعل الموضوعات جزء من العلم مع انه جزء من المسائل جزء للعلم بانه
 اما ان يراد بالموضوع نفسه او بوجهه او المقصدين لوجوده او المقصدين بموضوعه والاول منبرج
 في موضوعات المسائل والثاني من المبادىء الصغيرة الثالث من المبادىء والرابع من مقدمات
 الشرع فليدبر جزء عليه واحب اما باختيار الاول قولهم الموضوع مندرج في المسائل كقولنا
 نعم ولكن لثمة الاحتياج اليه والاعتماد من حيث ان المعقود من العلم معرفة احوال الوجود
 عنها فليدبر جزءا به وربما كان المسائل ليست برجميع الموضوعات او المحولات والنسبة
 بين المحولات المتشعبة المشبهة للموضوعات فيخرج عن المختص الذاتية اختيارا

في بعض
 من الكليات
 اوصافها

حاشية شرح المطالع وقد نظر بعضه لو كان المسائل نفس المحولات المنسوبة لوجوب
 الترتيب في موضوع العلم جزءا من اختيار الشئ والعذر ما هو بالثالث والعذر ما هو
 الرابع بعد المحولات والمبادىء في مسائل نظرية وتطبيقية لها التقديرية في حدود الموضوعات
 وصورها اجزاءها ان كانت مركبات وصورها اجزاءها كقول الآباء في صيرورتهم الكلمة لفظا
 مفرد والاسم معناه مستقل غير متفرق باصالة الزمعة الثلاثة والمتصرف ما ليس فيه علة
 من غل السبع وغير متصرف فافيه ثلثان منها والمحب كذا والمحب كذا والمحب كذا
 واما السبعة والعشرة في المقدمات برهانية او نظرية مبنية على علم او خبر عليها قياسات
 العلم في الاول علمها متعارفا في الثانية فان ادعى بها المتعلم حسن الظن بالمعلم
 اصولا موضوعية وان اخبر بالاسئلة كميت معلولات وربما يكون مقدمات واحدة
 بالنظر الى شخص احدا موضوعيا وبالنظر الى آخر مصادرة ثم قد يطلق السباد على ما عده
 في المقصود سواء كان داخل في العلم او خارجا عنه والمقدمة على ما يتوقف عليه شروع في العلم ولو على
 وجه التجربة والبصيرة لتصور العلم موضوعية مبنية وغير ذلك مما يعين الطالب على الترتيب
 ويصير لزيادة البصيرة **احكام** قد كان ان القراء الكاذبة كرا في صيرورتهم ليسونة
 بالزمن الثانية الدال الغرض من العلم السبب الى كل ما داهمه الشئ وترتب عليه جميع
 من المنافع والفوائد ليتشوق اليه الطالب ولا يكون في طلبه عبثا ويحمل المشق في طلبه
 وجدا لتسمية لما قالوا ان من المنطق منطلقا لا يفقد المنطق المتكلم مع انهم على كونه
 مسميا لاسم ملحق من المنطق بالمعنى المذكور لاطلاق عليه مبالغة لذلالة منطوق المنطق اذ
 سلك الخفة الناطقة من المبركة مسلك الصواب بناء على كونه مأخوذا من المنطق بمقتضى

الرابع المتروك ليس بقس المتعلم بناء على ما هو ان من ذوي العقول الناقصة من معرفة
 اصل القول مراتب الرجل ان كان المقرر عند احد المتعلمين انهم يعرفون الرجل بالمقال روي
 عن ملاك علي بن الجاطب انه قد لا ينظر الى من قال بل من نظر الى ما قيل فقل ان من لفظ
 المنطق هو المعنى الاول لسطوة لغة يامر ذي القوتين ان من العلم الذي هو يصدر من مائة خمس
 من اجبال العلوم من العقليات والثقلات الاصولية والفردانية اس وان في مرتبة
 ليس في الشئ في لجه تصيل ما يتوقف عليه من العلوم السابقة في العلم على ان
 بان في هذا الذكر الايات الاول في كذا والثاني في كذا والحق وقد كان شيئا من القدر انهم يفصلون
 العلم والكتاب بالمتأخرين ففصلوا شيئا منها خوف من الاطلا والذين جاز الطبع فيصعد
 العلم الشئ انما تعليمية كالنظيم وهو التكنية من فوق بان في كذا الدرس تصيل مطلب
 الطالب وضع طرف المسألة ثم اطلب جميع ما يصلح الموضوعية من غيرها سواء كانت كذا
 او لا بالاطعة في فصل من الشئ والثاني في كذا غيرها مرادك وتتم على هذا القدر ما ارد به
 له على رقتنا به من اتمامه كرين لرسالة ما ختم به من ان من لفظ الحق خفاف القلم عن الحقيقة
 عشية ليلة الثلاثاء سبع عشرة شهر ربيع الثاني من الشهر فمسلوك سنة ثمان سبعمائة
 من الجواب النبوية العظيمة قد اتفق التاج الاتمام فتمت الفتاوى الصادقة في البصيرة المنيرة
 سلم الرحمن ابراهيم بن محمد الطيب في ربيع الاربعين من شهر شعبان المعظم
 فر سنة ١٢٩٥ والحمد اعلى
 قد كان اول الحروف نقطة وهذه النقطات والحروف في كلمة النقطه في علم الحروف
 والنقطه من مبسط ويقع بصير الفاء والالف فترت تبصر باءا بالباء كايه الالف والالف

خاصية خرج المطالع وقد نظر بعضه لو كان المسائل نفس المحولات المنسوبة لوجوب
 الترتيب في موضوع العلم جزءا من اختيار الشئ والعذر ما هو بالثالث والعذر ما هو بالثاني
 والراجح في المحولات والمبادي في مسائل نظرية وتطبيقية لها التقديرية في حدود الموضوعات
 وصورها اجزاءها في ثلث مركبات وصورها في كقول الآباء من صمد كتبهم الكلمة لفظا
 مفرد والاسم معناه مستقل غير متفرق باصالة الزمعة الثلاثة والمتصرف ما ليس فيه علة
 من غل السبع وغير متصرف فافيه ثلثان منها والمحب كذا والمحب كذا والمحب كذا
 واما السبعة والعشرة في المقدمات برهانية او نظرية مبنية على علم او من غير علم
 العلم في الاول علميا متعارفا في الثانية فان ادعى بها المتعلم حسن الظن بالمعلم
 اصولا موضوعية وان اخبر بالاسئلة كميت معلولات وربما يكون مقدمات واحدة
 بالنظر الى شخص احدا من مصادره وبالنظر الى آخر مصادره ثم قد يطلق السباد على ما عده
 في المقصود سواء كان داخل في العلم او خارجا عنه والمقدمة على ما يتوقف عليه شروع في العلم ولو على
 وجه كجدة والبصير تصد العلم وموضوعه في مبنية وغير ذلك مما يعين الطالب على الشروع
 ويصير لزيادة البصيرة **احكام** قد مر ان القراء الكاذبة كرا في صمد كتبهم ليسونة
 بالزمن الثانية الدال الغرض من العلم السبب الى كل ما داه الشئ وترتب عليه حمله
 من المنافع والفوائد التي تنشئ اليه الطالب ولا يكون في طلبه عبثا ويحمل الشئ في طلبه
 وجدا لتسمية لما قالوا ان من المنطق منطلقا لا يفقد المنطق المتكلم مع انهم على كونه
 مسميا لاسم ملحق من المنطق بالمبنى المذكور لطلوع عليه مبالغة لذلالة منطوق المنطق اذ
 سلك الخفة الناطقة من المبركة مسلك الصواب بناء على كونه ما حوز من المنطق بمقتضى

الراجح المتعارف ليس بقس المتعلم بناء على ما هو ان من ذوي العقول الناقصة من معرفة
 اصل القول مراتب الرجل ان كان المقرر عند احد المتعلم انهم يعرفون الرجل بالمقال روي
 عن ملاك علي بن الجاطب انه قد لا ينظر الى من قال بل من نظر الى ما قيل فقل ان من لفظ
 المنطق هو المعنى الاول لسطوة لفظه بامروزي القومين انما هو العلم الذي هو يصدر من مبنية حسن
 من اجبال العلم من العقليات والثقلات الاصولية والفردانية اس وان في مرتبة
 ليس في الشئ في لجه تصيل ما يتوقف عليه من العلم السابق في العلم على ان
 بان في هذا الذكر كرايب الاول في كذا والثاني في كذا الح وقد كان شيئا من القدر انهم يفصلون
 العلم والكتاب بالمتعارفون في فصلين شيئا منها فخر من الاطلاع وان جاز الطبع فيصير
 العلم الشئ انما تعليمية كالنظيم وهو التكنية من فوقه بان في كذا الدرس تصيل مطلب
 الطالب وضع طرف المسألة في طلب جميع ما يصلح الموضوعية كمنها لم يحتملها سواء كانت كذا
 او لا بالاطعة في فصل من الشئ والثاني في كذا غيرها مرادك وتتم على هذا القدر ما ارد به جاز
 له على رقتنا من اتمام الشئ كرايب لسطوة لفظه بامروزي القومين انما هو العلم الذي هو يصدر من مبنية حسن
 غشيه ليلة الثلاثاء سبع عشرة شهر ربيع الثاني من الشهر في سنة ١٢٧٠ من سبع عشرة ليلة
 من الجوزية العظمى قد اتفق التاج الاتمام فترت الفوائد الصادقة في البصيرة المترب الواسع
 سلم الرحمن ابراهيم بن محمد الطيب في يوم الاربع من شهر شعب المعظم
 فر سنة ١٢٩٥ والحمد اعلم
 قد ذكرنا ان اول الحروف نقطة وهذه النقطة كذا وكذا الحروف فيسبب كل من النقطة في علم الحروف
 والنقطة في مبسط ويقع بصير الفاء والالف فترت تبصر باءا بالباء كباية الالف والالف في